الإشعار النحوي عند أبي حيّان في كتابه التذييل والتكميل

م.د منذر خضر محمد إسماعيل

وزارة التربية – المديرية العامة لتربية كركوك

البريد الإلكتروني Email : Mundhier.kh22@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الإشعار، النحو، أَبو حيّان، التذييل، التكميل.

كيفية اقتباس البحث

إسماعيل ، منذر خضر محمد ، الإشعار النحوي عند أبي حيّان في كتابه التذييل والتكميل، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Grammatical notification by Abu Hayyan in his book Al-Tadheel and Al-Takmil

Dr. Munther Khader Muhammad Ismail
Ministry of Education - General Directorate
of Kirkuk Education

Keywords : Notification, Grammar, Abu Hayyan, Appendix, Completion.

How To Cite This Article
Ismail, Munther Khader Muhammad, Grammatical notification by Abu Hayyan in his book Al-Tadheel and Al-Takmil ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research deals with the concept of grammatical notification according to Abu Hayyan in his encyclopedic book (Al-Tadheel wa Al-Takmil), describing notification as an implicit meaning that is understood from the context or structure without verbal statement, and this meaning may have a clear effect in directing the grammatical ruling.Abu Hayyan showed a precise critical attention to this concept, as he did not pass by a phrase without examining what he might have thought of as a signal that might violate the rule or lead to a mistake in understanding.Through this, his penetrating semantic awareness emerged, which made him invest in the concept of notification as a tool for editing and revision, revealing with it the illusory meanings and examining the texts from the additions, distinguishing with his precise intuition between the apparent meaning of the word and what it might suggest of deviant meanings or unsound possibilities.This is evident in his many objections, such as his denial of the expressions that suggest the permissibility of placing the subject of "na'ma" in the genitive case with the preposition "ba'".Or his rejection of the inaccurate enumeration of sentences that have no syntactic position,

and thus Abu Hayyan proves his leadership in employing grammatical sensation as an analytical and critical tool, adding a new dimension to the study of grammatical structure and revealing the depth of his approach to examining texts and controlling meanings.

ملخص البحث:

يتناولُ هذا البحثُ مفهومَ الإشعارِ النحويِّ عند أَبي حيّانَ في كتابِهِ الموسوعيِّ (التذييلِ والتكميلِ)، بوصفِ الإشعارِ دلالةً ضمنيّةً تُفهمُ من السياقِ أَو التركيبِ دون تصريحٍ لفظيٍّ، وقد يكونُ لهذه الدلالةِ أَثرٌ بيّنٌ في توجيهِ الحكمِ النحويِّ، وقد أَظهرَ أَبو حيّانَ عنايةً نقديةً دقيقةً بهذا المفهومِ، فلم يكن يمرُّ على عبارةٍ إلَّا ويفحص ما قد توهمُه من إشعارٍ قد يُخلُّ بالقاعدة أَو يُؤدّي إلى توهُّمٍ في الفهمِ، ومن خلالِ ذلك برزَ وعيُهُ الدّلاليُّ النافذُ، الذي جعله يستثمرُ مفهوم الإشعار أَداةً للتحريرِ والتنقيحِ، فيكشفَ به عن الدلالاتِ الموهِمةِ ويُمحِّصَ النصوصَ من الزوائدِ، مميِّزًا بحدسِهِ الدقيقِ بين ظاهرِ اللفظِ وما قد يوحي به من معانٍ زائغة أَو احتمالات غيرِ محكمةٍ، ويتجلّى هذا في اعتراضاتِهِ المتعدّدةِ، كإنكارِهِ العباراتِ التي توهِمُ بجوازِ جرِّ فاعلِ (نِعْمَ) بالباءِ، أَو رفضِهِ للحصرِ غيرَ الدقيقِ للجملِ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ، وبذلك يُثبتُ أَبو حيّانَ ريادتَه في توظيفِ الإشعارِ النحويِّ بوصفِهِ أَداةً تحليليةً ونقديةً، تضيفُ بعدًا جديدًا إلى دراسةِ البنيةِ النحويةِ وتكشفُ عن عمقِ منهجِهِ في فحصِ النصوصِ وضبطِ الدلالاتِ.

أَمَّا عن منهجِ البحثِ، فاعتمدنا منهجًا وصفيًا وتحليليًا، وقد اقتضت طبيعةُ البحثِ أَنْ يُقسَّمَ على مبحثينِ، يسبقهما مقدمةٌ وتمهيدٌ، يحدِّدانِ مجالَهُ، ويؤسِّسانِ لموضوعِهِ، خُصِّصَ **المبحثُ الأَوَّلُ**: للإشعارِ النحويِّ بالصيغةِ الاسميةِ، كـ(إشعارٍ، ومشعرٍ)، وتضمّنَ مطلبينِ: الأَوَّلُ : للإشعارِ النحويِّ بصيغةِ (إشعارٍ)، والثاني: للإشعارِ النحويِّ بصيغةِ (مشعرٍ)، أَمَّا **المبحثُ الثاني** فتناولَ الإشعارَ النحويَّ بالصيغةِ الفعليّةِ، نحو: (أَشعرَ، ويُشعِرُ، وتُشعِرُ)، وتضمّنَ أَيضًا مطلبينِ: الأَوَّلُ: للإشعارِ النحويِّ بصيغةِ (يُشعِرُ)، والثاني: للإشعارِ النحويِّ بصيغةِ (أَشعرَ، وتُشعِرُ)، وخُتِمَ البحثُ بخاتمةٍ أَوجزت أَبرزَ النتائجِ التي توصَّلَ إليها البحثُ.

المقدِّمة

الحمدُ للهِ حمدًا طيِّبًا يليقُ بجلالِ وجهِهِ وعظيمِ سلطانِهِ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ الأَنامِ، أَمَّا بعدُ:

فقد تُعَدُّ اللغةُ العربيةُ من أَبلغِ اللغاتِ وأَدقِّها تعبيرًا، لِما تمتازُ به من تراكيبَ نحويةٍ ودلاليةٍ لغويةٍ متعدّدةٍ، ظاهرةً كانت في اللفظِ أَو مضمرةً يُستنبطُ معناها من السياقِ، ومن هذا العُمقِ في البنيةِ والدلالةِ، برز مصطلحُ (الإشعارِ النحويِّ)؛ ليكونَ وسيلةً تحليليةً يُستثمرُ في التنبيهِ إلى المعاني

المستبطنةِ التي قد لا يُصرَّحُ بها في ظاهرِ القولِ، بل تُفهمُ من السياقِ أَو من خصوصيةِ التراكيبِ.

وقد كان أَبو حيّانَ الأَندلسيَّ (ت ٧٤٥هـ) من أَبرزِ مَن عُني بتحريرِ هذا المصطلحِ، توظيفًا وتنظيرًا، ولا سيّما في كتابهِ المشهورِ (التذييلِ والتكميلِ على شرحِ التسهيلِ)، إذ تتجلّى عنايتُه البالغةُ بضبطِ الألفاظِ والعباراتِ، وتحقيقِ الدلالاتِ، وكشفِ ما قد تُوهمُه من إشعاراتٍ نحويةٍ قد تؤدّي إلى فسادٍ وتوهُّمٍ في الفهمِ أَو اضطرابٍ في الحكمِ.

ويتبيّن من الإشعارات النحويّة التي أَوردها أَبو حيّان في كتابه التذييل والتكميل، أَنَّ مفهومَ الإشعارِ عنده يتمثّلُ في تلك الإشاراتِ والدلالاتِ الضمنيةَ التي يُفضي إليها نظمُ الكلامِ أو سياقُه، فيُوهمُ السامعَ أَو القارئَ بدلالةٍ معيّنةٍ، قد تكونُ موافقةً للقاعدةِ أَو مخالفةً لها، ممّا يستدعي التنبيهَ إليها أَو نقدَها.

وقد تنوّعت مواضعُ هذه الإشعاراتِ في كتابِه، ومن أَبرزِها نقدُه لعبارةِ المصنّفِ التي توحي بجوازِ جرِّ فاعلِ (نِعْمَ) بالباءِ، إذ يرى فيها إشعارًا فاسدًا بجوازِه، موضّحًا أَنَّ (نِعْمَ) فعلٌ جامدٌ لا يتصرّفُ ولا يُضمَّنُ، ومن ثَمَّ لا يتعدّى بالباءِ، بخلافِ (فَعُلَ) الذي قد يُضمَّنُ معنى التعجّبِ، ويُحمَلُ على صيغةِ (افعلْ به)، فيصحُّ فيه الجرُّ، وغيرها من الإشعارات النحوية التي وقف عندها في شرحه لكلام المصنّف.

فكان الإشعار عنده أَداةً تحليليةً دقيقةً، تكشفُ من خلاله دلالاتٍ موهومةٍ أَو غير دقيقة، فضلاً عن تحذيره من التوسّعِ في الفهمِ على أَساسِ عباراتٍ موهومةٍ، وعليه، فإنَّ دراسةَ (الإشعارِ النحويِّ عند أَبي حيّانَ) لا تقتصرُ على حدودِ رصدِ المصطلحِ أَو تتبّعِ الظاهرةِ، بل تُعَدُّ مدخلًا عميقًا لفهمِ رؤيتِه النحويةِ في تفسيرِ التراكيبِ.

اقتضت طبيعة البحث أَنْ يُقسَّم على مبحثين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، يحدِّدانِ مجاله، ويؤسِّسانِ لموضوعه، خُصِّص **المبحث الأَوَّل**: للإشعار النحوي بالصيغة الاسمية، كـ(إشعار، ومشعر)، وتضمّن مطلبينِ: الأَوَّل : للإشعار النحوي بصيغة (إشعار)، والثاني: للإشعار النحوي بصيغة (مشعر)، أَمَّا **المبحث الثاني** فتناول الإشعار النحوي بالصيغة الفعلية، نحو: (أَشعرَ، ويُشعِرُ، وتُشعِرُ)، وتضمّن أَيضًا مطلبينِ: الأَوَّل: للإشعار النحوي بصيغة (يُشعِرُ)، والثاني: للإشعار النحوي بصيغة (أَشعرَ، وتُشعِرُ)، وخُتم البحث بخاتمة أَوجزت أَبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث.

التمهيد

التعريف بأبي حيّان النحوي، ومفهوم الإشعار النحوي

أولاً – التعريف بأبي حيّان النحوي (ت ٧٤٥ هـ):

هو محمد بن يوسف بن علي ابن حيان الغرناطي الأَندلسي الجياني، النفزي، يُكنّى بأَبي حيان: هو من كبار علماء العربية والحديث والتفسير والتراجم واللغات، وُلد في إحدى مناطق غرناطة، ثمَّ رحل إلى مالقة، وبعدها تنقل إلى أَن استقرَّ في القاهرة، وتوفي فيها سنة (ت ٧٤٥ هـ)، بعد أَن كفّ بصره في آخر حياته، ومن أَشهر مؤلفاته: (البحر المحيط في التفسير)، و(تحفة الأَريب بما في القرآن من الغريب) في غريب القرآن، و (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لابن مالك)[١]؛ والذي يدور بحثنا حوله تحديدًا، إذ نسلط الضوء على الإشعار النحوي الذي يميّز منهجه وبيانه في كتابه (التذييل والتكميل).

ثانيًا – مفهوم الإشعار النحوي:

إنَّ دلالات الأَلفاظ الظاهرة والمضمرة، تعدُّ من أَبرز المسائل التي تدور حولها مباحث النحو واللغة، ممّا يقتضيه السياق ومقام الخطاب، أَو تومئ إليه التراكيب، ومن هذه المعاني التي لا يُصرّح بها في اللفظ، بل يُفهمُ معانيها من القرائن أَو لوازم الكلام أَو مقامات الكلام، وهو ما عبّر عنه القدماء – تلميحًا أَو تصريحًا– بمصطلحات عدّة، كان من أَبرزها مصطلح (الإشعار).

والإشعار في أَصل الوضع اللغوي هو الإظهار والإعلام، ومنه قيل في: شعار الحجّ، أَي: علاماته وآثاره المميزة له ومناسكه التي تشعرُ بها، وبهذا المعنى يتضح لنا أَنَّ الإشعار يدلّ في الأَصل اللغوي على العلامة الظاهرة الدالة على المعنى المقصود، ودلالة الإشعار أَخصُّ من مطلق الإعلام، لما يتضمّن من توجيه مقصود، وإبراز دقيق لمعنى معيّن يراد إيصاله بعناية[٢].

أمَّا في الاصطلاح، فالإشعار هو ((تنبيه المتكلم للمخاطب وإعلامه بما يريد))[٣]. أَي: تنبيه القارئ وإعلامه بمقصود معيّن، بأُسلوب التضمين أَو الإيحاء، دون أَنْ يصرّح به لفظًا، بل يستنبط من السياق، أَو ممّا تستدعيه القواعد النحوية في الذوق العربي السليم، ويقال: شعرَ به، أَي: علم به من غير إفصاح وتصريح مباشر.

وعليه، فإنَّ الإشعار في السياق اللغوي والنحوي لا يقتصر على الإخبار المجرد، بل يتعدّى ذلك ليشملَ الشيء المحسوس وغير المحسوس، شأن ذلك شأن التوجيه الدلالي المصحوب بالتنبيه والقصد، وهو وسيلة مهمّة في بناء المعنى وإيصاله، فتُسهم في التمييز بين الصواب والخطأ، والمسموع والمقيس، والمقبول تأويلاً، وما يعدُّ تفسيرًا سائغًا، وما يعتريه التعسّف والتكلف والتأويل البعيد.

وقد يحمل الإشعار دلالة إيجابية، حين يكون معزّزًا لمعنى ومقويًا له، كما قد يكتسب الإشعار دلالة سلبية، حين يُوهم بما لا يصحّ، ومن هنا تنبّه أَبو حيّان إلى أَهمية الكشف عن الإشعارات الموهمة، أَو تحرير وتنقيح النصوص من الدلالات غير المحكمة، ولا سيّما عند الحديث في المواطن التي يُبنى عليها حكمٌ نحويٌّ أَو تأويليٌّ، يكون له دور مهم ومباشر في فهم النصوص.

وفي هذا السياق، برزَ أَبو حيّان الأَندلسي في تناول هذا المفهوم بعناية نقدية وتحليل دلالي عميق، إذ لم يكن يمرّ على عبارة نحوية من دون أَنْ يتفحّص ما توحي به من إشعارات وإشارات ضمنية، قد تفضي إلى توهّم في الحكم أَو يُخلّ بانتظام القاعدة، وقد تكرّرت في مواضع من شرحه تعبيرات، نحو: (يُشعِرُ، أَو تُشعِر، أَو إشعارٌ)[٤]، مشيرًا بذلك إلى وعي دلاليّ نافذ، وتمييزًا دقيقًا بين ظاهر اللفظ وما قد تُوحي به من دلالات زائغة.

المبحث الأوَّل

الإشعار النحوي بالصيغة الاسمية، كـ(إشعار، ومُشعر)

المطلب الأوَّل: الإشعار النحوي بصيغة (إشعار)

١. إشعار (من) التبعيضية بعدم تعلقها بالمعرّف المباشر بل باسم محذوف:

ذهب أَبو حيّان إلى أَنَّ حرف الجرّ (مِن) التبعيضية، إذا دخلت على اسم معرّف بـ(الـ)، لا تتعلّق بذلك الاسم الظاهر مباشرة، بل تعلّقها يكون باسمٍ محذوف تُقدّره القرائن والسياق، مثل: (قوم، جماعة، بعض)، يُفهم معناه ممّا بعد (مِن)، ويستغنى عن التصريح به لظهور معناه، وقد نصّ أَبو حيّان على أَنَّ الجار والمجرور (فيه) في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ لا يتعلّقان بـ(زاهدين) مباشرة، بل يتعلّقانِ باسم محذوف يقدّر بـ(جماعة أَو قوم)، ليكون تقدير الآية: (وكَانُوا قومًا زاهدين فيه مِنَ الزَّاهدينَ)، يُفهم من ذلك أَنَّ التركيب لا يكتمل إلَّا بتقدير اسم يكون متعلق بالجار والمجرور أَو الظرف، وبهذا قال: ((الرابعُ: أَنَّه يتعلَّقُ باسمٍ محذوفٍ يدلُّ عليه هذا الظاهرُ، تقديرُه: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وكذلك باقيها))[٥].

ثُمَّ أَشار إلى أَنَّ هذا المذهب قد تبنّاه المبرد (ت ٢٨٥ هـ)[٦]، وتابعه عليه ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)[٧]، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ)[٨]، فعضّد رأيه باستنادٍ إليهم، وقال: ((وإلى هذا ذهبَ ابنُ السَّرَّاج وابنُ جنِّي، وقالَه المُبرِّدُ قبلهما، قال: جَعَلَ (من الشاهدين) و(من الناصحين) تفسيرًا لـ(شاهد) و(ناصح). قال المصنّفُ في الشرحِ[٩]: ويكثُرُ هذا الحذفُ قبل (الألف واللّام) داخلًا عليها (مِن) التبعيضية؛ لأَنَّ في ذلك إشعارًا بأَنَّ المحذوفَ بعضُ المذكورين بعدُ، فتقوَى الدلالةُ عليه))[١٠]. إذًا، فالمقصود بكثرة حذف التقدير قبل حرف الجر (مِن) أَنَّ الألفاظ المقدّرة مثل: (قوم، أَو جماعة، أَو بعض) يُستغنى عن ذكرها غالبًا، لا لغيابها في المعنى، بل لأَنَّ السياق وما

بعد (مِن) يغني عنها، إذ إنَّ دخول (مِن) التبعيضية على اسم معرّف بـ(أل) يُشعر بوضوح بأَنَّ المذكور ليس المقصود به العموم، بل بعض من ذلك الجمع لا كلّه، فتركيب (مِن) مع الاسم المعرف يُوحي بأَنَّ المذكور جزء من مجموعة، ممّا يجعل التصريح بالمقدَّر أَمرًا مقدّرًا ثابتًا في التركيب، وإنْ لم يصرّح به، ومن هنا، لا يرى أَبو حيّان ومن وافقه أَنَّ التقدير غير موجود، بل يؤكدون وجوده في الأَصل، غير أَنَّ السياق دلّ عليه فحُذف، ولا يصح عندهم أَنَّ تتعلّق (مِن) بالمعرّف مباشرة دون هذا التقدير.

٢. إشعار حكم الأَصل في الصفة المنسوبة لغير موصوفها وأَثره التركيبي:

من المواضع النحوية الدقيقة التي قررها أَبو حيّان، موافقًا للسُّهيلي (ت ٥٨١ هـ)، أَنَّ ما يُعرف بالصفة الجارية على غير من هي له، وهي أَنْ تُسند الصفة في الظاهر إلى اسم، في حين أَنَّها راجعة إلى غيره، كقولهم: مررتُ برجلٍ ضاربه عمرو، أَصلُه: (عمرو ضاربه) وهي جملة خبرية، ثُمَّ أُجريت صفةً توسعًا في الاستعمال، فظاهر الجملة يُوهم أَنَّ (ضاربه) صفة للرجل، غير أَنَّ المعنى يفصح عن أَنَّ (عمرو) هو الضارب، و(الرجل) هو المضروب، ومثل ذلك قولهم: مررتُ برجلٍ محبُّه هو، إذ الأَصل: (هو محبّه)، فجُعلت الجملة صفة مع إبقاء الضمير (هو) منفصلًا مراعاةً لأَصله المبتدأ. وقد أَشار إلى دقة التحويل التركيبي مع الحفاظ على خصائص البنية الأَصلية للجملة الخبرية[١١]، إذ قال ناقلاً قول السهيلي ومقرّرًا له: ((وقال السُّهَيْليُّ: كلُّ صفةٍ جَرَت على غيرِ من هي له، فأَصلُها أَن لا تَجريَ عليه، وأَن تكونَ خبرًا عمَّن هي له، فقولُك: (مررتُ برجلٍ ضاربهُ عمرو)، الأَصلُ: عمرو ضاربه، وكذلك: (زيدٌ مررتُ برجلٍ مُحبُّه هو)، أَصلُه: هو مُحبُّه، ثُمَّ تقول: (مُحبُّه هو) على أَن يكونَ خبرًا مُقدَّمًا، ثم أَجريتَه صفةً للأَوَّل، وجعلتَ المُبتدأَ فاعلًا، فتركتَه منفصلًا على ما كان يَلزَمُه، إذ كان مُبتدأً، إشعارًا بحُكمِ أَصلِه))[١٢]. مشيرًا بذلك إلى أَنَّ هذا الأُسلوب، وإنْ تغيّر موقعه الإعرابي، فقد حافظ على نظامه التركيبي الأَصلي.

٣ . إشعارٌ موهومٌ ببقاء (اللّام) دلالةً على الأَصل بعد فعل (علِمت):

لم يرتضِ أَبو حيّان تأويلَ ابنِ أَبي العافية (ت ٥٠٩ هـ) الذي ذهب فيه إلى أَنَّ اللّام في (لمؤمنًا) قد أُبقيت إشعارًا بالأَصل، تنبيهًا للقارئ إلى أَنَّ الأَصل كسر (إنْ) لا فتحها، وأَنَّ الفتح إنَّما وقع بسبب دخول الفعل (علِمت)، وقد رأى أَبو حيّان أَنَّ هذا التوجيه بعيد عن الصواب؛ إذ إنَّ (علِمت) لا تدخل إلا على ما هو في موضع الابتداء، فيكون ما بعدها في محل المفعول به، فإذا دخلت على (إنْ) ومعها اللّام غيّرَتِ التركيبَ النحوي، فلا يبقى حينئذ مجالٌ للقول بإشعار اللام بالأَصل، ويرى سيبويه أَنَّ هذه اللّام لام ابتداء، فيجب كسر (إنَّ) معها[١٣]، فصرّح أَبو حيّان

بقوله: ((اختلف ابن الأَخضر[١٤]، وابن أَبي العافية[١٥] في الحديث المشهور"قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَمُؤْمِناً"، كما اختلف فيه الأَخفش الصغير والفارسي[١٦]، فقال الأَخفش: لا يَجوزُ إلَّا الكسرَ، وقال الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): لا يَجوزُ إلَّا الفتحَ، كما قال ابنُ أَبي العافية، وقال ابنُ الأَخضر: قد ثَبَتَتِ (اللّامُ) في الروايةِ بلا شكٍّ، وهي لا تكون مع (أَنَّ) المفتوحةِ أَصلاً، كما لا تكون مع (إنْ) إذا عَمِلَت، لأنَّه لا احتياجَ إلى الفَرْقِ، وقال ابنُ أَبي العافية: كَسْرُ (إنْ) هو الأَصل، فلمّا فُتِحَت بسبب (علِمتُ) أُبقيَتِ (اللّامُ) إشعارًا بأَصلِها، ورُدَّ عليه بأَنَّ هذا بعيدٌ، لأَنَّ (علِمتُ) لا تدخلُ إلَّا على ما كان قبلَها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غيَّرتْ ذلك، ولم يُشعِروا على الأَصلِ بشيء. ونظيرُ ما قال: دخولُ (اللّامِ) في: ظننتُ إنَّ زيدًا لَقامَ، ولا قائلَ به))[١٧]. ثُمَّ نقض حجته بقوله: (ولم يُشعِروا على الأَصل بشيء)، أَي: إنَّ النحاة لم يعرف عنهم أَنَّهم يُبقون عناصر نحوية كـ(اللّام) هنا لمجرد التذكير بالأَصل بعد تغيّر السياق التركيبي[١٨].

٤. إشعار الفتح في نحو: (لا أَبا لي) بعد (لا) بنفي الإضافة المحضة:

ذهب أَبو حيّان إلى أَنَّ العلاقة بين الاسم والضمير في نحو قولهم: لا أَبا لي ولا أَخا لي، لا تعدُّ إضافة حقيقية، بل هي مجرّد تعلّق معنوي لا يستوفي شروط الإضافة النحوية الحقيقية، ويؤكد هذا التوجيه ببقاء حركة الاسم على الفتح، إذ يعدُّ ذلك قرينة على انتفاء الإضافة الحقيقية المحضة، إذ يقول: ((وقولُ من قال: (يا بُؤْسَ الحَرْبِ...)، وهو يُريد: "يا بُؤْسَ الحربِ"، سهَّلَه كونُ إضافتِه مَحْضة، على أَنَّ لِقائلٍ أَن يجعلَ أَصلَه: (يا بُؤْسًا للحربِ)، ثم حُذِفَت (الأَلفُ) للضرورة، وهي مُرادَةٌ، فلا إضافةَ، ولا إقحامَ، وأَيضًا، فلو كانت إضافةُ الأَسماءِ المشارِ إليها غيرَ محضةٍ مع (لا)، لكانت كذلك مع غيرها؛ إذ لا شيء ممّا يُضاف إضافةً غيرَ محضةٍ إلَّا وهو كذلك مع كلّ عاملٍ، ومعلومٌ أَنَّ إضافتَها في غيرِ هذا الباب محضةٌ، فيجب أَن تكون كذلك في هذا الباب، وإلَّا لَزِم عَدَمُ النظيرِ، ومما يدلُّ على ضعفِ القولِ بكونِ الأَسماءِ المشارِ إليها مضافةً قولُهم: لا أَبا لي، ولا أَخا لي، فلو كانوا قاصدين (الإضافة)، لقالوا: لا أَبَ لي، ولا أَخَ لي، فيَكْسِرون (الباءَ) و(الخاءَ) إشعارًا بأَنَّها متّصلةٌ بـ(الياءِ) تقديرًا، فإنَّ (اللّامَ) لا اعتدادَ بها على ذلك التقدير، وإذْ لم يفعَلوا ذلك، فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأَسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل بينهما))[١٩]، أَي: لو كانت الكلمتان (أَبا) و(أَخا) مضافتين إلى ياء المتكلم في (لي)، لاقتضى ذلك كسر الباء والخاء على نحو ما يُرى في الإضافة المحضة، كما في: معلمِي وأَخِي، إذ إنَّ الكسر يُعدَّ علامة دالة على اتصال الاسم بياء المتكلم، ولو كانت الياء محذوفة؛ فالكسر وحده يُغني عن ظهورها، ثُمَّ بيّن أَنَّ اللّام الداخلة على (لي) لا تكفي في الدلالة على الإضافة المحضة، إذ هي لام

اختصاص أَو ملك، لا تؤدي وظيفة الإضافة الإعرابية. وعليه، فإنَّ عدم كسر الباء والخاء في (أَب وأَخ) دليل على انتفاء الإضافة الحقيقية في هذا الموضع[٢٠].

وذهب الدماميني (ت ٧٧٨ هـ) إلى: ((أَنَّه لم يكسروا الباء ولا الخاء؛ لأَنَّ الياء غير مباشرة للآخر، واللّام الجارة هي المباشرة له لفظًا))[٢١].

٥. إشعار بعدم التشبيه (إلَّا) بـ(لا) في العمل بنفسها وناصبة للمستثنى:

يرى أَبو حيّان تشبيه (إلَّا) الداخلة في الاستثناء المفرغ بـ(لا) النافية، كما في قولهم: لا مرحبًا بك، ولا سلامًا عليك، لا ينهض دليلاً نحويًا يُعتدّ به على أَنَّ (إلَّا) تعمل بنفسها، إذ إنَّ هذا التشبيه في نظره لا يبلغ مرتبة الإقناع، ولا يجوّز الاستدلال به على إثبات عمل (إلَّا) بنفسها[٢٢]، وبيّن قائلاً: إنَّ ((تشبيهه (إلَّا) في الاستثناءِ المُفرَغِ بـ(لا) الداخلةِ على (مرحبًا وسلامًا)، فليسَ فيهِ أَكثرُ من أَنَّ ما بعدَ (إلَّا) مشغولٌ بما قبلَها، فهو على حسبِهِ، لا يجوزُ فيهِ إلَّا شُغلُهُ بما قبلَهُ، فكأَنَّكَ لم تذكرْ (إلَّا)، كما أَنَّ (مرحبًا) مشغولٌ بعاملٍ لهُ ناصبٍ لهُ مُضمَرٌ، فكأَنَّك لم تذكر (لا)؛ لأَنَّها دخلت على متأثِّرٍ بشيءٍ قبلَها، كما دخلت (إلَّا) على شيءٍ متأثِّرٍ بشيءٍ قبلَها، وأَمّا أَنَّ في ذلك إشعارًا بأَنَّ (إلّا) هي العاملةُ النصبَ في المُستثنَى فلا))[٢٣]، أَي: إنَّما النصب يحدث بسبب العامل المحذوف أَو ما قبل (إلَّا)، فهي مجرد أَداة ربط أَو حصر، وليست عاملاً نحويًا.

٦. إشعار أَبي حيّان بندرة دخول الضمير على (ربّ) ونفى جواز القياس عليه:

بيّن أَبو حيّان مراد المصنّف من قوله إنَّ دخول الضمائر على (ربّ) نادر الوقوع في الاستعمال اللغوي أَو قليل الاستعمال ولا يرى فيه القياس جائزًا[٢٤]، إذ يقول: ((أَجرَوا (رُبَّهُ رجلًا) في الإضمارِ قبل الذكرِ على شريطةِ التفسيرِ مَجرى (نِعْمَ) لتقارُبِ معنييهما، من حيثُ كان (رُبَّهُ رجلًا) يُستَعمَل في الثناءِ والمدحِ، كما أَنَّ (نِعْمَ رجلًا) كذلك[٢٥]. وقال الزَّجَّاج: "قولُهم: (رُبَّهُ رجلًا)، معناه: أُقَلِّلُ به في رجالٍ[٢٦]، وإنّما فعلوا ذلك لِما في الإضمارِ قبل الذكرِ من الإبهامِ، والإبهامُ كثيرًا ما يُستَعمل في موضع التعظيمِ"[٢٧]، فـ(رُبَّهُ رجلًا) أَفخَمُ وأَمدَحُ من: (رُبَّ رجلٍ)، في قولِ المُصنِّف: "وقد تَجُرّ" إشعارٌ بأَنَّ ذلك قليلٌ، بل قد نصَّ في غيرِ هذا الكتابِ من مصنَّفاته أَنَّ جرَّ رُبَّ المضمرِ شاذٌّ، والنحويّون أَوردوا ذلك على سبيل الجواز، وأَنَّه فصيحٌ، لا شاذٌّ ولا قليلٌ، إلَّا إنْ كان عنى بالشذوذِ (شذوذَ القياسِ)، وبالقلّةِ بالنسبةِ إلى جرِّها الظاهرَ، فهو صحيحٌ؛ لأَنَّ القياسَ في مضمرِ الغائبِ أَنْ يَتقدَّمه مُفَسِّرُهُ، وجَرُّها الظاهرَ النكرةَ أَكثرُ من جرِّها الضميرَ))[٢٨]. لعلّ أَبا حيّان استند في تفسير كلام المصنّف على حرف (قد) الذي يدلُّ على التشكيك والتقريب مع الفعل المضارع غالبًا، ويقرّ بجوازه سماعًا، ولا يرى ممّا يُقاس عليه في سائر التراكيب النحوية[٢٩]، ممّا يعزّز ترجيحنا لوروده سماعًا –وهو الوجه الأَقرب إلى الصواب–

ما ذكره العكبري (ت ٦١٦ هـ)، إذ قال: ((فأَمَّا قولهم: ربّه رجلاً، فالضمير هنا في حكم النكرة إذا لم يتقدمه ظاهر يعود عليه، وإنَّما يفسر بما بعده ولولا السماع لَما قُبِلَ، ولذلك لا يثنى هذا الضمير ولا يجمع ولا يؤنث))[٣٠]. ويصفه في موضع آخر بأَنَّه شاذ[٣١].

ويرى السيوطي أَنَّ جرّ الضمير (رُبّ) جائزٌ شائعٌ في الاستعمال وفصيح، ثُمَّ فسّر في هذا السياق قول ابن مالك وأَبي حيّان بقوله: ((والأَصح أَنَّه، أَي: جر (ربّ) الضمير ليس قليلاً ولا شاذًا بل جائز بكثرة فصيحًا، وقال ابن مالك هو قليل، وفي بعض كتبه شاذّ، قال أَبو حيّان وليس بصحيح إلَّا إنْ عُني بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر فإنَّه أَكثر من جرها الضمير))[٣٢]. بذلك يتّفق ابن مالك وأَبو حيّان على جوز الجرّ، لكنّهما يختلفان في تقدير الشيوع ودرجة شذوذ القياس فيه.

المطلب الثاني: الإشعار النحوي بصيغة (مشعر)

١. الإشعار امتناع وقوع الخبر بعد المصدر الصريح:

خالف أَبو حيّان ابن مالك في اعتباره (قائمٌ) خبرًا عن المصدر الصريح في قولهم: ضربي زيدًا قائمٌ، من غير تقييده بالضرورة الشعرية، وهو ما لا يجيزه أَبو حيان، فقال: ((وقولُه: (دون ضرورةٍ) مُشعِرٌ بأَنَّ ذلك يجوزُ في الضرورة، وهو أَن يكونَ خبرًا عن المصدرِ الصريحِ. ثُمَّ لمّا تكلَّم في المسألةِ في الشرحِ لم يُجِزِ الرفعَ على هذا الوجه، وهو أَن يكونَ خبرًا عن ضربي، إنَّما أَجازَهُ على إضمارٍ مبتدأ مقرون بواو الحال، تقديره: ضربي زيدًا وهو قائم))[٣٣]. ثمَّ بيّن سبب مخالفته لابن مالك، مشيرًا إلى أَنَّ قوله: (دون ضرورة) يُوهم بجواز الحذف مطلقًا دون قيد، ولذلك علّق أَبو حيّان بقوله: ((وكان ينبغي أَن لا يقول: (دون ضرورة)، بل يقول: وفعل ذلك بعد مصدر صريح ممنوع، فإنْ أَدّت الضرورة إلى رفعه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة حالاً، جاز. ولم يبين المصنف جهة الأَصعبية. ونقول: بل هو في الشرط أَسهل؛ لأَنَّ جواب الشرط لا بُدَّ أَن يكون جملة، وكونها اسمية جائز، فإذا حذف دلّ طلب الشرط عليه. وأَمَّا هذه الحال السادة مسد خبر المبتدأ ففيها خلاف: أتقوم الجملة مقامها أَم لا؟ يجوز إلَّا أَن تكون صريح الاسم... فعلى هذا لا مقتضى للجملة، بخلاف جملة الشرط، فإنَّها تطلب جملة الجواب وتقتضيه، فإذا حذف منها شيء، دلّ عليه الشرط))[٣٤]. إذًا يرى أَبو حيّان أَنَّ كلام ابن مالك يشعر بجواز جعل الجملة بعد المصدر الصريح خبرًا له في النثر من غير تقييد بالضرورة، بينما أَبو حيّان لا يجيز ذلك إلَّا في حال الضرورة، ويرجّح أَنْ تكون تلك الجملة في الأَصل حالاً، بتقدير مبتدأ محذوف و(واو الحال)[٣٥].

وقد وافق السيوطي أَبا حيّان في عدم جواز الرفع بعد المصدر الصريح إلَّا للضرورة، مع التقييد بأن يُقدَّر له مبتدأ محذوف، نحو: (ضربي زيدًا وهو قائم)، فجُعل (وهو قائم) خبرًا عن المبتدأ المحذوف، لا عن المصدر نفسه؛ فقال: ((لا يجوز رفع الحال المذكورة اختيارا بأَنْ يُقال ضربي زيدًا قائمٌ إلَّا إنْ اضطر إلى ذلك فيرفع لا على أَنَّه خبر ضربي بل خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ضربي زيدًا وهو قائمٌ، والجملة حال سدت مسد الخبر وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره))[٣٦].

٢. إشعار كلام سيبويه بعدم عمل (إنْ) النافية عند أَبي حيّان:

نقل أَبو حيّان رأي المصنّف بأَنَّ مذهب سيبويه فيه الإعمال: ((وقال المُصنِّفُ في الشرح[٣٧]: أَكثرُ النحويِّين يزعمون أَنَّ مذهبَ سيبويه في (إنْ) النافيةِ الإهمالُ، وكلامُه مُشعِرٌ بأَنَّ مذهبَه فيها الإعمالُ، وذلك أَنَّه قال: "في بابِ عدَّةِ ما يكونُ عليه الكَلِم: فأَمَّا (إنْ) مع (ما) في لغةِ أَهلِ الحجازِ، فهي بمنزلة (ما) مع (إنَّ) الثقيلةِ، تجعلها من حروفِ الابتداءِ، وتمنعها أَنْ تكون حروفَ ليس[٣٨]، فَعُلِمَ بهذه العبارةِ أَنَّ في الكلامِ حروفًا مناسبةً لليس من جملتها ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلَّا إن ولا، فتعين كونهما مقصودين))[٣٩].

ثُمَّ عقّب أَبو حيّان على كلام المصنّف بقوله: ((ولا تُؤخَذُ القواعدُ الكُلِّيَّةُ من مثلِ قولِه: "وتَمنَعُها أَنْ تكونَ من (حروفِ ليس)"، فيُقضى على أَنَّ (إنْ) تعملُ عملَ (ما)؛ إذ المتبادِرُ إلى الذهنِ أَنَّ قولَه: "تمنعها أَنْ تكون من حروف ليس"، أَي: تمنعُها من أَنْ ترفعَ الاسمَ وتَنصِبَ الخبرَ كحروفِ ليس، أَي: (أَخوات ليس) التي هي كانَ وأَخواتُها، فعني بـ(حروفِ ليس): كانَ وأخواتها، وإطلاقُ الحروفِ على الأَفعالِ وعلى الأَسماءِ إطلاقٌ سائغٌ عند النحويين[٤٠]، وذلك بمعنى الكلمات، لا بحقيقةِ الحرفِ الذي هو قسيمُ الاسمِ والفعلِ، ومع هذا الاحتمال، فليسَ في كلامِ سيبويهَ إشعارٌ بأَنَّ (إنْ) تعملُ))[٤١].

بيّن أَبو حيّان أَنَّ كلام سيبويه لا يلمح ولا يشير إلى أَنَّ (إنْ) النافية تعمل شيئًا، ثُمَّ يحكمُ ويفنّد هذا البيان قائلاً: حتى مع تأويل قول سيبويه إنَّه قصدَ بـ(حروف ليس) الأَفعال الناسخة مثل: (ليس، كان، وما)، فمع هذا الاحتمال لا يمكن أَنْ نستنتج تلميحًا ولا تصريحًا على أَنَّ (إنْ) النافية عاملة عمل (ما) أَو (ليس) بناءً على هذا النص، والأَمر الثاني أَنَّ سيبويه لم يذكر أَمثلة تدلُّ على ذلك، ونستنبط من كلام أَبي حيّان أَنَّ إثبات رأيٍ مخالف لما عليه الجمهور من عبارة محتملة في سياق غير نحوي محض، أَمر لا يكفي لبناء حكمٍ نحويّ مخالف.

٣. إشعار الماهية في تعدّي (علم) للجامد:

يرى أَبو حيّان أَنَّ تعدّي الفعل (علِم) إلى مفعولٍ واحدٍ جامدٍ لا يُفيد معنى (العِرفان) أَو المعرفة الذاتية إلَّا إذا احتفّ به دليل معنوي أَو قرينة تُشعر بالقصد، إذ لا يصح أَنْ يُقال: علِمتُ عبدَ الله، بإرادة مجرّد الإخبار، لما في ذلك من إبهام في المعنى، إذ لا يُدرى ما الذي عُلِم عنه. أَمَّا إذا أُريد بالقول: علِمتُ عبدَ الله، معرفةُ الماهية أَو التمييز بينه وبين غيره، كأَنْ يُراد به: علِمتُ ما هو، فإنَّ ذلك جائز، بشرط أَنْ يُفهم القصد من خلال قرينة دالّة أَو سياق مشعر، كقول المتكلم: إنما سألتُ لأَعرف عبدَ الله من زيد.

وفي هذا السياق، يوافق أَبو حيّان رأي الفرّاء، ويستدلّ على ما ذهب إليه مِن أَنَّ المعرفة الذاتية في هذا الموضع لا تُستفاد من مجرّد التعدية، بل لا بُدَّ فيها من مُشعِرٍ دلالي، وهو ما يُفهم من كلامه: (ولا عِرفانَ من علم الموافقِ في التعدي عُرِف)، أَي: إنَّ العلمَ إذا اقتصر على التعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ جامدٍ، لم يُفِد العرفان في ذاته، كما في قوله تعالى: ﴿لا يَعلَمون شيئًا﴾ [سورة المائدة: ١٠٤]؛ إذ وقع المفعول به جامدًا دالاً على الماهية لا على الذات المعينة، إذ يقول: ((وبقولِه: ولا عِرفانَ من علمِ الموافقِ في التعدِّي عُرِف، نحو قولِه تعالى: ﴿لا يَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾، وإذا تَعَدَّتْ (عَلِمَ) إلى واحدٍ، فأَردتَ الماهية، جاز وقوعُ الجامدِ مفعولًا لها. قال الفرّاء: "لا تقولُ: قد سألتُ فعَلِمتُ عبدَ اللهِ، إلَّا أَنْ تُريدَ: عَلِمتُ ما هو"[٤٢]، فلا بُدَّ من مُشعِرٍ بالمعنى، كقولِك: إنَّما سألتُ لأَعرِفَ عبدَ اللهِ من زيدٍ))[٤٣]. وعليه، فإنَّ النحاة قد اشترطوا في مثل هذا السياق وجودَ ما يدلّ على المعنى المراد، سلامة للتركيب من الإيهام، وتحقيقًا لتمام الدلالة على المقصود.

٤. إشعار المقابل بحذف أَحد الضدين بعد همزة التسوية:

يذهب أَبو حيّان إلى أَنَّ ذكر (أَم) بعد همزة تدخل على أَحد الضدّين يدلّ على إرادة الضدّ الآخر، ولو لم يُذكر، وهو ما يُعرف بالإسناد إلى مدلول عليه بالمقابلة، فقال: ((قال المُصنِّفُ في الشرح: ومن الإسنادِ إلى مدلولٍ عليه، قولُ الشاعرِ:

أَقــولُ إذا مــا الطيــرُ مــرَّتْ مُخَيِّلَــةً ... لعلَّــك يومًــا – فــانتظر – أَن تنالَهــا
أَوُدْرِكَ مــن أُمِّ الحُــوَيْرِثِ غِبْــطَةً ... بهــا خبَّرَتْنــي الطيــرُ أَم قــد أَنــى لهــا[٤٤]

أَي: (قد أَنى لها أَلَّا تُدرك)؛ لأَنَّ ذِكر (أَم) بعد الهمزةِ التي وليَها أَحدُ الضدّين مُشعِرٌ بأَنَّ ثانيهما مرادٌ. وهذا شبيهٌ بقولِه تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾؛ لأَنَّ ذِكرَ (المُعَمَّرِ) مُشعِرٌ بمقابِلِه، وهو القصيرُ العُمرِ، فأُعيدت هاءُ عُمُرِهِ إليه، ولم يُذكَر، لإشعارِ مُقابِلِه به))[٤٥]،

أي: حذف الشاعر أَحد شقّي التسوية، واكتفى بقوله: (أَم قد أَنى لها)، لأَنَّ مجيء (أَم) بعد همزة التسوية يدلّ على أَنَّ الطرف المحذوف مفهوم من السياق ضِمنًا، ومقدَّر في المعنى.

وقد دعم رأيه بالآية: ﴿**وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ**﴾، فالهاء في (عمره) عائدة على محذوف دلّ عليه المقابل (مُعمَّر)، أَي: القصير العمر، وإنْ لم يُذكر صراحة.

وهذا النوع من الإسناد يجمع بين النحو والبلاغة، ويقوم على حذف أَحد الشقَّين اعتمادًا على فهمه من المقابلة أَو التضاد، وهو حذف مقصود لبلاغة وإيجاز، ويُعوَّل فيه على فطنة المتلقّي.

ويُقرُّ أَبو حيّان هذا الأُسلوب، ويعدّه سائغًا بلاغيًّا ونحويًا، يظهر في القرآن والشعر، ويستند فيه إلى قوّة السياق ودلالة المقابلة.

٥. إشعار نفي الكون بنفي الأَهلية في قوله: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾:

يذهب أَبو حيّان إلى أَنَّ نفيَ الكون أَبلغ من نفي الفعل؛ لما في الأَوَّل من دلالةٍ على نفي الأَهلية الذاتية، لا مجرّد انتفاء الفعل أَو تركه؛ فالنفي المسند إلى الكون يُشعر بعدم الاستعداد الفطري أَو التهيؤ النفسي للانتماء إلى الموصوف، بخلاف النفي المسند إلى الفعل، الذي يقتصر على إثبات عدم الوقوع زمنًا، دون أَن يقتضي بالضرورة انتفاء الصلاحية له. ومن هذا المنطلق فرّق أَبو حيّان بين التعبير بالفعل (السجود) والتعبير بالانتماء إلى جنس (الساجدين) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأَعراف: ١١]، مبينًا أَنَّ النّظم القرآني عدل إلى هذا الأُسلوب إشعارًا بنفي الأَهلية لا مجرد الامتناع، فقال: ((وهذا الذي أُجيبَ به في هذه الآية مُجَابٌ به في قوله: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾؛ لأَنَّ نفيَ كونهِ من الساجدين أَبلغُ من نفيِ السُّجود؛ إذ نفيُ الكَون يقتضي نفيَ الأَهليَّة، ففَرْقٌ بينَ قولِك: ما كان زيدٌ من الصالحين، وبينَ قولِك: ما زيدٌ صالح؛ لأَنَّ في الأَوَّل نفيَ الكَون، وهو مُشعِرٌ بنفيِ الأهلية، وفي الثاني نفيُ الصلاح فقط))[٤٦]، أَي: إنَّ نفي الكون بواسطة (كان) متضمِّنًا (من) الداخلة على جمعٍ معرّف، يُفيد في الأُسلوب العربي نفي الأَهليّة الذاتية، لا مجرد سلب الفعل أَو الوصف، وقد رأى أَبو حيّان أَنَّ التعبير القرآني في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ ، أَبلغ ما يُقال في هذا المقام، إذ يدلّ على عداوة إبليس العميقة وجوهره المنفصل عن طائفة المطيعين، لا على مجرّد امتناعه عن السجود، ثُمَّ ضرب أَبو حيّان مثالاً يُبيّن أَثر دخول (كان) في التركيب، ليدلّ بذلك على أَنَّ المنفي ليس فقط فاقدًا للفعل، بل منزوع الأَهليّة له، ومجرّدٌ من كل ما يربطه به؛ فهو أَجنبيٌّ عن الوصف في ذاته، لا مجرد تاركٍ له في فعله.

٦. إشعار (مع) بالاسمية بنفي حرفيتها:

ذهب الكسائي وابن مالك[٤٧] إلى أَنَّ تسكين وكسر (مع) مع الحركة لغة ربيعة، فردّ أَبو حيّان عليهما بأَنَّ سيبويه لم يذكر أَنَّ السكون لغة، إلَّا للضرورة الشعرية، إذ أَضاف أَنَّ حركة (مع) حركة إعراب، حتى وإنْ بنيت ظاهرًا، وبهذا، نفى أَبو حيّان أَن يكون السكون في (مع) من قبيل اللغة، بل عدّه من ضرورات الشعر فقط، لا من رواية العرب المستعملة في النثر والحديث، فقال: ((وقوله: وتسكينها قبل حركة، مثاله: زيد مع عمرٍو، وكسرها قبل سكون، مثاله: زيد مع القوم، ومع ابنك لغة ربيعة، روي ذلك الكسائي عن ربيعة، قاله المصنف. وفي المُحكَم[٤٨]: (ربيعةُ وغَنْمٌ) يسكُنون مع قَبلَ حركةٍ، ولم يُحفَظْ عن سيبويه أَنَّ السكونَ لُغة، فزعَمَ أَنَّ السكونَ لا يكونُ إلَّا في الاضطرار، نحو قولِ الشاعر: ريشي منكم، وهَوايَ معكم ... وإنْ كانت زيارتُكم لِمامَا[٤٩]، وحركةٌ (مع) حركةِ إعرابٌ، ولذلك تأثَّرَتْ بالعاملِ في: من معه، ومَن سكّن بني، وهو القياسُ))[٥٠].

وزعم أَبو جعفر النحاس[٥١] أَنَّ (مع) إذا سُكّنت فهي حرف، وأَنَّ ذلك محلُّ إجماعٍ بين النحاة، فأَنكر عليه أَبو حيّان هذا القول، مبينًا أَنَّ (مع) في هذه الحالة ليست حرفًا بل اسم، مستدلًّا على ذلك بكلام سيبويه[٥٢] الذي يُشعر بأَنَّها اسم لا حرف، إذ يقول: ((وقولُه: (واسمِيَّتُها حينئذ باقيةٌ على الأصحِّ)، أي: حين تسكن؛ لأَنَّ معناها مُعرَبةٌ ومبنيّةٌ واحدٌ. وزعم أَبو جعفر النحاس أَنَّ الإجماعَ منعقِدٌ على حرفيَّتِها[٥٣] إذا كانت ساكنةً، وليس ذلك بصحيحٍ، بل الأَصحُّ كونُها (اسمًا) إذ ذاك، وكلامُ سيبويه مُشعِرٌ بذلك، وأَنَّ الشاعرَ إنما يُسَكِّنُها اضطرارًا))[٥٤].

٧. إشعار تمييز (كم) بجواز الإفراد والجمع تشبيهًا بتمييز العدد:

ناقش أَبو حيّان تمييز (كم) الخبرية الذي يرى أَنَّه يجوز فيه الإفراد والجمع، غير أَنَّ الإفراد أَكثر وأَفصح، كما في قول الشاعر: (كم ليلةٍ قد بِتُّها)، وقد اعترض أَبو حيّان تشبيه المصنّف تمييز (كم) الخبرية بتمييز (مئة) الذي يكون مفردًا، و(عشرة) الذي يكون جمعًا؛ لأَنَّ هذا التشبيه ـ في رأيه ـ يُوهم ويوحي بأَنَّ سبب جواز الوجهين في تمييز (كم) هو مشابهتها لهذينِ العددينِ، وهذا غير دقيق؛ إذ يُشعر بأَنَّ الإفراد والجمع فيها ناشئان من التداخل بين تمييز العددين المختلفين. والصواب عند أَبي حيّان كما قرّره الفارسي[٥٥] وجماعة من النحويين أَنَّ (كم) تُعامل معاملة الأَعداد الكبيرة المفردة كـ(ثلاث مئة)، لا على جهة التشبيه بغيرها، بل لأَنَّ معناها يفيد التكثير، ومن ثَمَّ كان إفراد التمييز مع (كم) هو الوجه الأَقيس الأَفصح. أَمَّا من جوّز الجمع فيها، فعلى رأي من أَجاز (ثلاث مئين)، وهو وجه أَقل فصاحة، مما يؤكد أَنَّ الإفراد هو الأولى، وبهذا السياق[٥٦]، قال أَبو حيّان: ((والإفرادُ أَكثرُ من الجمعِ، وقال الشاعرُ: وكَمْ ليلةٍ قد بِتُّها غيرَ آثِمٍ

... بِساجِيَةِ الحِجْلَيْنِ، مُفْعَمَةِ القُلبِ[٥٧]، وتشبيهُ المُصنِّفِ[٥٨] تمييزَها بتمييزِ (عشرةَ) وبتمييزِ (مئةَ) مُشعِرٌ بأَنَّ سببَ الإفرادِ والجمعِ هو التشبيهُ بهما في أَنَّ تمييزَها يكونُ مفردًا كتمييزِ (مئة)، وجمعًا كتمييزِ (عشرة)، وهو قولٌ مخالفٌ لِما نُقِل عن النحويين في سببِ ذلك؛ لأَنَّ بعضَهم قال: جَرَتْ في تمييزِها بالمفردِ مَجرى (ثلاثِ مئةٍ) و(أَربعِ مئةٍ)، وهو قولُ الفارسيِّ، وجماعةٍ، زعموا أَنَّه لَمّا كان معناها معنى التكثير، جَرَتْ لذلك مجرى (ثلاثِ مئةٍ) و(أَربعِ مئةٍ). فكما أَنَّ (الثلاثَ) و(الأَربعَ) يُضافان إلى (مئة) ـ وهي مفردةٌ ـ فكذلك (كم). ومَن أَضافها إلى الجمعِ، فعلى قولِ مَن قال: (ثلاثُ مِئِين)، ولذلك كانت إضافتُها إلى المفردِ أَفصح، كما أَنَّ (ثلاثَ مئةٍ) أَفصحُ من (ثلاثِ مِئِين)، وقد تقدَّم الخلافُ في (ثلاثِ مِئِين): أهوَ مما لا يُقالُ إلّا في الشِّعر، أو هو لغةٌ؟))[٥٩].

المبحث الثاني

الإشعار النحوي بالصيغة الفعلية، نحو:(يُشعر، وتُشعر)

المطلب الأَوَّل: الإشعار النحوي بصيغة (يُشعر)

١ . إشعار بأَنَّ (اللّام) في (ذلك أَو هنالك) للبعد لا للتنبيه:

ردَّ أَبو حيّان على مَنْ زعم أَنَّ (ها، واللّام) تدلّان على التنبيه، ووصف تعليل المصنّف بغير جيد، فقال: ((وعلّل المصنف[٦٠] امتناع اجتماع (الهاء واللّام) بأَنَّ العرب كرهت كثرة الزوائد، وهذا تعليلٌ ليس بجيِّدٍ؛ لأَنَّ كلًّا زائدةٌ منهما هي لمعنى لا تدلُّ عليه الزائدةُ الأُخرى، فـ(اللّامُ) زائدةٌ تُشعِرُ بـ(البُعدِ)، والكافُ للمُخاطَب، والهاءُ تنبيهٌ له، وزعم بعضُ النحويين أَنَّ (ها) تنبيهٌ، وأَنَّ (اللّامَ) أَيضًا تنبيهٌ، فلا يجتمعان وهذا ليس بشيءٍ؛ لأَنَّ (اللّامَ) ليستْ للتنبيه، فقوله: دعوى لا دليلَ عليها))[٦١].

ثُمَّ يعزّز رأيه بما نقله عن السُّهيليُّ، قائلا: ((الأَظهرُ أَنَّ (اللّامَ) تدلُّ على (تراخٍ وبُعدٍ) في المشارِ إليه، وأَكثرُ ما تُقالُ في الغائبِ وما ليس بحضرةِ المُخاطَب، و(ها) تنبيهٌ للمخاطبِ لينظرَ، وإنّما ينظرُ إلى ما بحضرتِه، لا إلى ما غاب عن بصرِه، فلذلك لم يجتمعا))[٦٢]، جاء كلام السُّهيليّ مؤيدًا لتحليل أَبي حيّان، وداعمًا لردّه على مَن زعم أَنَّ (ها، واللّام) للتنبيه، ثمَّ بنى على ذلك منع اجتماعهما، فقد وضّح السُّهيلي أَنَّ كلا الحرفين يشيران إلى جهتينِ متضادتين، فـ(اللّام) تدلُّ على البعيد غير المرئي، و(ها) تنبيه إلى القريب المحسوس.

كما ذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) إلى أَنَّ (اللّام) في (ذلك) للبعد؛ لأَنَّ ((الاسم فيه (ذا)، والكاف للخطاب، وزيدت اللّام لتدلّ على بعد المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلّا تلبس بلام الملك))[٦٣]، وهذا يؤيد صحة ما ذهب إليه أَبو حيّان.

٢. إشعارُ صيغة (عهدِ الله) بالقسم وأَثَرُ اشتراطِ القرينة في حذف الخبر:

ومن الجمل التي يُلحظ فيها هذا الحذف ما ورد في أَدوات القسم الصريحة، كقولهم: لعمرُك، وايمنُ الله، إذ يُحذف خبر المبتدأ وجوبًا؛ لأَنَّ الجملة محصورة في معنى القسم، ويكون جواب القسم هو الذي سدّ مسدّ الخبر، فانتفت الحاجة إلى ذكره صراحة، وقد ناقش أَبو حيّان هذه المسألة في معرض شرحه لقول المصنّف حول وجوب حذف الخبر، موضحًا أَنَّ مناط الوجوب متوقف على صراحة أَداة القسم وانحصار الدلالة فيها، فقال: ((قال المُصنِّفُ في الشَّرحِ[٦٤]: وجبَ حذفُ الخبرِ هنا؛ لأَنَّ فيهِ ما في خبرِ المُبتدأ بعد (لولا) من كونِه معلومًا، مع سدِّ الجوابِ مسدَّهُ، واحترزَ بقولِه (صريحٍ) من مُبتدأٍ في القسمِ صالحٍ لغيرِ القسمِ، نحو: (عهدُ اللهِ)، فلا يجبُ حذفُ الخبرِ إذ ذاك، بل يجوزُ، نحو: (على عهدِ اللهِ لأَفعلنَّ)، فيجوزُ أَنْ تُحذَفَ، فتقولَ: (عهدُ اللهِ لأَفعلنَّ)؛ لأَنَّ (لَعمرُك) و(ايمنُ اللهِ) لا يُستعملانِ إلَّا في قسمٍ، و(عهدُ اللهِ) لا يُشعِرُ بالقسمِ حتى يُذكَرَ المُقسَمُ عليهِ))[٦٥].

تدور هذه المسألة حول وجوب حذف الخبر في نحو قولهم: (لعمرك، وايمن الله)؛ لأَنَّ هذين التعبيرين لا يُستعملانِ إلَّا في سياق القسم، فيفهم الخبر ضمنًا ويُستغنى عن التصريح به، فدلالتهما على معنى القسم قطعية، أَمَّا قولهم: (عهد الله)، فليس فيه ما يُشعر بذاته بمعنى القسم إلَّا عند ذكر قرينة القسم أَو المقسم عليه، كقولهم: على عهدِ الله لأَفعلنَّ، ولذلك ذهب أَبو حيّان إلى أَنَّ استعمال هذه العبارة (عهد الله) كصيغة للقسم مشروطٌ بذكر ما يدلّ على كونه قسمًا؛ وإلَّا فإنها تُعدُّ تعبيرًا خبريًا معتادًا لا يحمل دلالة القسم الصريحة. وهذا الشرط الذي وضعه أَبو حيّان يشير إلى أَنَّ دلالة القسم في (عهد الله) ضعيفة غير متحققة إلَّا بوجود القرينة، أَي: يجوز إثبات الخبر وحذفه مع (عهد الله)، غير أَنَّ دلالة القسم في العبارات مثل: (لعمرك، وايمن الله)، لا تستعمل إلَّا في القسم، وهذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة[٦٦] في إثبات الفرق بين الصيغ الصريحة في القسم التي يُحذف خبرها وجوبًا، والصيغ المحتملة التي لا يجوز فيها الحذف إلا بقرينة قائمة مقام الخبر المحذوف[٦٧].

ممّا يؤيد رأي أَبي حيّان ويعضّده، ما أَورده الأَزهري في قوله: ((فإن قلتَ: عهد الله لأَفعلنَّ، جاز إثبات الخبر، وحذفه لعدم الصراحة في القسم به؛ لأَنَّ (عهد الله) غير ملازم للقسم، إذ يستعمل في غيره، نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلَّا بذكر المقسم عليه))[٦٨].

٣ . إشعار كلام الفراء بقصر زيادة (يكون) في التعجب على السماع:

نقل أَبو حيّان رأي الفراء[٦٩] في جواز إدخال الفعل (يكون) بين (ما) وصيغة (أَفعل) في باب التعجب، وعدّ ذلك من المسموع لا من المقيس، مستدلًّا بما وروده في الاستعمال العربي، إذ قال: ((وأَجاز الفراء زيادة (يكون) بين (أَفعل) و(ما) في التعجب، نحو: ما يكون أَطولَ هذا الغلامِ))[٧٠]، ثُمَّ أَردف مبيّنًا أَنَّ لفظ الفراء يُشعر بالسماع، لا التنظير القياسي، وذلك في قوله: ((وقد يُقال في المستعمل: ما يكون أَطول هذا الغلام))[٧١]، مشيرًا بذلك إلى أَنَّ هذا الأُسلوب شاذٌّ عن القياس، وإنْ ورد على لسان بعض العرب، فلا يُقاس عليه، ولا مما يُستنبط في بناء القواعد الكلية.

ثُمَّ نقض أَبو حيّان ما صرّح به الفراء من جواز جريان (أَخوات كان) هذا المجرى، واصفًا قوله بالشذوذ[٧٢]، مرجّحًا زيادة (كان) بصيغة الماضي على استعمال (يكون) المضارع، لكونها الأَفصح وأَولى عنده، مستندًا في ذلك إلى ما قرّره صاحب البسيط من إجماع النحويين على أَنَّ زيادة (يكون) وأَخواتها لا ترد إلَّا بصيغة الماضي، دون سائر صيغها الأُخرى، فقال: ((قال الفراءُ: "و(أَخواتُ كان) تَجري مَجراها"[٧٣]، وزيادةُ (يكون) ينبغي أَن تُحمَلَ على الشُّذوذ[٧٤]، لأَنَّ صاحبَ البسيطِ ذكرَ الاتفاقَ على أَنَّ زيادتها لا تكونُ إلَّا بلفظِ الماضي، فلا ينبغي أَن يُقاسَ إلَّا على ما وقعَ الاتفاقُ عليه))[٧٥].

٤ .إشعارُ تمثيل (أما تُبصر) لسيبويه، واعتراض أَبي حيّان عليه:

يرى أَبو حيّان أَنَّ المثال الوارد في شرح معنى الفعل (استنبأَ) في الآية، وهو قولهم: (أَما تُبصر؟)، ليس من تمثيلات سيبويه، وإنَّما هو من صنيع المُصنِّف نفسه، ثمَّ بيّن أَنَّ الفعل (استنبأَ) دلَّ على طلب العلم والاستفهام، بدلالة السياق القرآني الذي ورد فيه، لا من مجرد التمثيل الذي ساقه المصنّف، إذ لا ينهض وحده دليلاً على هذه الدلالة، فقال: ((قولُ المُصنِّفِ: (بمعنى أَما تُبصِر) من تمثيلِه لا من تمثيلِ سيبويه، وظاهرُ كلامِه يُشعِرُ أَنَّه من تمثيلِ سيبويه، وقال المُصنِّفُ في الشرح: "وإلى نحوِ قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾[يونس: ٥٣]، يعني أَنَّ (استَنبَأَ) معناها (استعلَم)، فهي طَلَبٌ للعلمِ))[٧٦]. إذ قدّم أَبو حيّان نقدًا تحقيقيًا دقيقًا حول نسبة الأَمثلة، رافضًا التوسّع في النقل عن سيبويه بغير نصّ صريح.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٥. إشعار لفظ (يجرّ) بعدم تحقق الجرّ، ومنعُ تقديم الضمير:

تُعَدُّ هذه المسألة من القضايا النحوية المتّصلة بمبحث الإضمار قبل الذكر، وقد وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون يمنعون تقدُّم الضمير على مرجعه، إلَّا في حالات مخصوصة تُسوِّغ هذا التقديم، كأن يُؤوَّل المضاف إليه بمنصوب، أَو قرينة ترفع اللبس أَو شبهة التقديم والتأخير. أَمَّا الكوفيون، فقد أَجازوا ذلك على إطلاق أَوسع، مستندين إلى ما ورد في كلام العرب، مع استثناءٍ وحيدٍ يتمثّل في حال عودة الضمير على مخفوضٍ غير مؤوَّل بالمنصوب، فإنَّهم يمنعون التقديم فيه، وقد علّق أَبو حيّان على عبارة المصنّف في هذا السياق، مشيرًا إلى أَنَّ تحققَ الجرّ لا يغيّر الحكم، حتى لو وقع فعلًا، إذ إنَّ العبرة في منع التقديم قائمة على بنية التركيب لا على مجرد تحقق الإضافة، فقال: ((وقولُ المُصنِّفِ: (على ما قد يجرُّ)، يُشعِرُ أَنَّهُ ليس مجرورًا في الحالِ، ولو كانَ مجرورًا فالحُكمُ كذلك. لو قلتَ: اخترتُ من قومِه عمرًا، جاز، ولا يجوز: اخترتُ أَحدَهم من القومِ، إلَّا على قولِ من قال: (ضرب غلامَهُ زيدًا)، وهذه المسألةُ فيها خلافٌ[٧٧]. فإذا قلتَ: (لبِستُ ألينَها من الثيابِ)، و(أخذتُ درهمَهُ من زيدٍ)، وأَنتَ تُريدُ: لبِستُ من الثيابِ أَلينَها، وأَخذتُ من زيدٍ درهمَهُ[٧٨]. – فذهبَ الكوفيُّون قاطبةً إلى أَنَّ ذلك لا يجوز. قالوا: إذا كانَ المُكنّى من مخفوضٍ، والمخفوضُ في غيرِ تأويلِ المنصوبِ – لم يجزْ لمكنيِّه أَن يتقدَّمَ عليه. ولذلكَ امتنعَ: (دارَها يسكُن غلامُ هندٍ))[٧٩]. يدلّ تعليق أَبي حيّان على كلام المصنّف، وخصوصًا قوله: (يُشعِر أَنَّه ليس مجرورًا في الحال)، أَنَّ الضمير قد سبق مرجعه عند التلفظ به، وهو ما يخالف الأَصل في الإضمار؛ إذ يشترط فيه أَن يُذكَر المرجع أَولاً، كما يتبيّن من كلامه أَنَّه لا يُجيز تقديم ضمير المضاف على المضاف إليه المتأخِّر المجرور، سواء أكان تحقق الجرّ قد وقع في اللفظ أَم لم يقع؛ لأَنَّ الإشكال – في نظره– ملازم لطبيعة التقديم ذاته، لا لتأخر المرجع فحسب. وهذا النوع من الإضمار قبل الذكر ممنوع عنده ما لم تتحقق شروط التي ذكرناها، لا يتوفّر شيء منها في هذا السياق التركيبي.

٦ . إشعار عبارة سيبويه بجواز حذف الجارّ مع اختلاف الفاعلين:

تتناول هذه المسألة حكم حذف حرف الجر مع المفعول لأَجله عند اختلاف الفاعلين، وهي من المواضع التي خالف فيها بعض النحاة – كابن خروف – رأي الجمهور، فأجازوا الحذف ولو لم يتحد الفاعل، مستدلّين بشواهد من الاستعمال، مثل: جئتُ حذرَ زيدٍ، وقياسًا على نحو: ضربتُه ضربَ الأميرِ اللصَّ.

وقد أَنكر أَبو حيّان هذا التوسع، لدفع ما قد ينشأ عن اختلاف الفاعلين من لبس أَو غموض في المعنى، ورفض القياس على المفعول المطلق، مؤكدًا أَنَّ اتحاد الفاعل شرطٌ أَساسي لنصب

المفعول له بلا جار، كما بيّن أَنَّ ظاهر كلام سيبويه[٨٠] لا يدلّ على الجواز المطلق، وبذلك يُعدّ أَبو حيّان من القائلين بمنع الحذف عند اختلاف الفاعلين، متابعًا لمذهب الجمهور وحرصًا على سلامة المعنى والتركيب من الخلل، إذ قال: ((وذكرَ المُصنِّفُ الخلافَ في هذا الشرطِ بقولِه: (ومنهم من لا يشترطُ اتحادَ الفاعلِ)، وقال في الشرحِ: وأجازَ ابنُ خروف حذفَ الجارِّ مع عدمِ اتحادِ الفاعلِ من كلِّ وجهٍ، وزعمَ أنَّه لم يُنصَّ على منعه أحدٌ من المتقدِّمين. قال: من حُجَّةِ من أجازَهُ شَبَهُهُ في عدمِ اتحادِ الفاعلِ بقولِهم: (ضربتُهُ ضربَ الأميرِ اللصَّ)، فكما نُصِبَ الفعلُ في هذا المصدرِ وفاعلَاهُما غيران، كذا يُنصَبُ (جئتُ حذرَ زيدٍ)؛ إذ لا محذورَ في ذلك من لَبسٍ ولا غيرِه. وظاهرُ قولِ سيبويه يُشعِرُ بالجوازِ، قال بعد أمثلةِ (المفعول له): فهذا كلُّه ينتصِبُ لأنَّهُ مفعولٌ له، كأنَّه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا؟ فقال: لكذا، ولكنَّه لما طُرِحَ اللامُ عمِلَ فيه ما قبلَه، كما عمل في (دأبِ بكارٍ) ما قبلَه حين طُرِحَ مِثلُهُ))[٨١].

٧. إشعار عبارة أَبي حيّان بثبوت ظرفية (بين) رغم اختلاف موقعها الإعرابي:

يرى أَبو حيّان أَنَّ (بين) تبقى محافظةً على دلالة الظرف، حتى وإن تغيّر موقعها الإعرابي، فهي – في نظره– ظرف في المعنى والحكم، وإنْ وردت في موضع نصب أَو رفع، فإنْ إعرابها يكون تقديريًا على أَصل الظرفية، لا على جهة الإعراب الحقيقي، لأَنَّ الحركة الظاهرة عليها–وهي الفتحة– لا تدلّ على تمام التصرف، بل تبقى مبنيةً في اللفظ، دالةً على الظرفية في المعنى.

ويتقارب رأي أَبي حيّان في ذلك مع رأي الفرّاء، إذ يريان أَنَّ (بين) ليست من الظروف المتصرّفة تصرفًا حقيقيًا، كالظرفين (تحت، وفوق)، لكن الفرق بينهما أَنَّ الفرّاء يجيز استعمال (بين) في مواضع الرفع والنصب مع التزام البناء، أَي: دون نظر إلى المعنى الظرفي، أَمَّا أَبو حيّان فيقيّد هذا الاستعمال ببقاء المعنى الظرفي ملازمًا لها، ولو وردت في غير موقع الظرف، فتُحمل في الإعراب على الأَصل، لا على الظاهر، إذ يقول: ((ومعنى قوله: (ليدل على أَصله)، أَي: من غلبة الظرفية عليه. وقوله: لأَنَّ (بين) ليست مفعولًا في حال تسمية الفاعل، كلامٌ يشعرُ بأَنَّها لا يُتصرف فيها إلَّا فيما كان أَصلها أَنْ تنصب على الظرف فيه، ويدلُّ على ذلك قوله: (ولكنه سائغ إضمار ما) إلى آخره، وظهر من كلام الفراء أَنَّ (بين) إذا تصرّف فيها لم تُستعمل مرفوعة اللفظ ولا منصوبة، إنَّما تكون في موضع رفعٍ أَو نصبٍ مع كونها بحركة الفتح))[٨٢].

٨. الإشعار بعدم جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه إلَّا بقرينة دالّة:

الأَصل في باب الاستثناء أَنْ يقع المستثنى بعد المستثنى منه، كما هو الشأن في الصفة المخصصة والمعطوف بـ(لا)، إذ لا يصحّ تقديمهما، غير أَنَّ المستثنى قد يتقدّم على المستثنى منه، وهو ما يُعدّ مخالفًا للقياس، ولا يُجيزه أبو حيّان إلَّا إذا اقترن بقرينةٍ تدلُّ على المستثنى منه،

أَو ورد في السياق ما يُشعر به، على أَنَّ هذا التقديم لا يُستحسن إلَّا إذا كان المستثنى مرفوعًا؛ لكونه عمدةً في الجملة، أَمَّا إذا كان منصوبًا، كالفضلات والمفاعيل، فلا يُستحسن تقديمه؛ لأَنَّ الفعل لا يطلب الفضلة كما يطلب العمدة، فتقديمه يُخلّ بالاتساق النحوي والمعنوي للجملة. وقد وافق الرماني[٨٣] هذا الحكم، ونصّ عليه بوضوح، فقال أَبو حيّان: ((ولما تنزلُ المستثنى منزلةَ الصفةِ المخصصةِ، ومنزلةَ المعطوفِ بـ(لا) كان القياسُ أَلا يجوزَ تقديمُهُ؛ كما لا يتقدَّمانِ، إلَّا أَنَّه احتملَ ذلك إذا تقدَّمَ ما يُشعِرُ بالمستثنى منه من مسندٍ إليه أَو واقعٍ عليه، وحسنُ متقدمِ المستثنى على المستثنى منه إنَّما يكونُ في الرفعِ، فإنْ تقدَّمَ على المفعولِ لم يحسُن، نحو: (ضربت إلَّا زيدًا قومَك)، نصَّ عليه الرمانيُّ. وإنَّما ضعف؛ لأَنَّ طلبَ الفعلِ لما هو فضلةٌ ليسَ كطلبِهِ لما هو عُمدةٌ، فتقدَّم ما يُطلبُ العمدُ بمنزلةِ تقدّمها بنفسها، ولا كذلك ما يُطلَبُ الفضلاتُ))[٨٤].

ذهب أَبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني إلى أَنَّ تقديم المستثنى على المستثنى منه غير جائز على الإطلاق، غير أَنَّ ابن جني أَشار إلى أَنَّه إذا ورد هذا التقديم في سياق النفي أَو الاستفهام، فإنه يجب نصب المستثنى، كما في قوله: ما قام إلَّا زيدًا أَحدٌ، وبهذا يجمع ابن جني بين المنع القياسي للتقديم من جهة، وإقرار النصب عند وقوعه من جهة أُخرى، اتقاءً للاضطراب التركيبي والمعنوي في الجملة[٨٥].

٩. إشعارُ قوله: (في الغالب) في تقييد نكرة صاحب الحال ومنع القياس:

يرى أَبو حيّان أَنَّ مجيء صاحب الحال نكرة لا يجوز غالبًا إلَّا مع قرينة تُشعر بالتحديد وتمنع اللبس، كأن يكون مختصًّا أَو يسبقه نفي ونحوه، ويُشير إلى شواهد خالفت هذا الأَصل، لكنه لا يُشعر بجواز القياس عليها، بل يُبقيها في حيّز السماع، ويميل إلى التقييد حفظًا لوضوح المعنى، فقال: ((لا يكون (صاحبُ الحالِ) في الغالبِ نكرةً ما لم يختصَّ، أو يَسبِقْهُ نفيٌ أَو شِبهُه، أَو يتقدَّمِ الحالُ، أَو يكنْ جملةً مَقرونةً بالواو، أَو يكنِ الوصفُ به على خلافِ الأَصل، أَو تُشاركه فيه معرفة. ش: لمّا كانت (الحالُ) خبرًا في المعنى، و(ذو الحالِ) مُخبَرًا عنه، وكان يجوزُ الابتداءُ بالنكرةِ بشرطِ الفائدةِ – جاز أن يكونَ (ذو الحالِ) نكرةً بشرطِ وضوحِ المعنى وأمنِ اللبسِ. وقولُه: (في الغالبِ) احترازٌ من قولِهم: (عليه مئةٌ بيضًا)، و(فيها رجلٌ قائمًا)، فإنَّ (ذا الحالِ) نكرةٌ، وليسَ فيه شرطٌ ممّا ذكرَ المُصنِّفُ. ولا يُشعِرُ قولُه: (في الغالبِ) بأَنَّ ما ليسَ غالبًا هل يجوزُ ذلك فيه قياسًا مطَّرِدًا، أَو يُقتصرُ فيه على السَّماع. وزعمَ بعضُ أَصحابِنا أَنَّه إذا لم يَقْبُحْ أن يكونَ وصفًا للنكرةِ، فالانتصابُ على (الحالِ) ضعيفٌ جدًّا))[٨٦]. بيّن ذلك بأَنَّ الحال في المعنى خبر، وصاحبها كالمبتدأ، ولا يُبتدأ بالنكرة إلَّا عند إفادة المعنى، فكذلك لا تكون الحال عن النكرة إلَّا بشرط الإفادة ووضوح الدلالة.

١٠. إشعار عبارة المصنف بجواز جرّ فاعل (نِعْمَ) بالباء على وجه الاستحسان:

أَبدى أَبو حيّان اعتراضه على قول المصنّف: (ستُحسن في (فَعُل) ما لم يُستحسن في (نِعْمَ) من جرِّ فاعله بالباء)، واصفًا إياه بأَنَّه تعبيرٌ غير سديد، إذ توهّم أَنَّ منع جرّ فاعل في (نعم) بالباء مبني على عدم الاستحسان، لا على أَصل مانع في التركيب، وهو توهّم فاسد؛ لأَنَّ فعل (نِعمَ) جامد لا يتصرّف فيه ولا يُضمَّن، ولا يتعدّى بالباء أَصلاً، على خلاف (فعُل) الذي قد يُضمَّن معنى التعجب (افعل به)، فيجوز فيه الجرّ بالباء، كما في نحو: حسُن بمحمدٍ رجلاً، أَي: أَحسنْ بمحمدٍ رجلاً، وقد نبّه أَبو حيّان إلى أَنَّ الفارق بين (فعُل) و(نِعْمَ) فارق في الجواز والأَصل، لا مجرد الذوق والاستحسان، والصواب والأَدق أَنْ يُقال: (ما لا يجوز في نِعْمَ)، رفعًا للإشكال ودفعًا للإيهام. واستشهد أَبو حيّان بمثال من كلام الكسائي لبيان حذف الباء في مواضع: (مررتُ بأبياتٍ جادَ بهنَّ أبياتٌ، وجُدنَ أبياتًا)، إشارةً على أَنَّ الحذف قد يُسمع في مواضع معينة، إلَّا أَنَّ ذلك لا يُنزل منزلة القياس، ولا يُسوّغ في (نعمَ)، لبعدها عن التصرّف وثبات بنيتها الجامدة. ومن هذا كلّه يظهر منهج أَبي حيّان وحرصه على دقة التعبير والمصطلح النحوي، وتنقيته من العبارات الموهمة التي توهم الجواز ما لا يجوز، وصونه من كل ما يخلّ بميزان وقاعدة التركيب، قال أَبو حيّان: ((وقوله: ويكثر انجرارُه بالباء قال المصنف في الشرح: "ولِكَون فَعُلَ المذكور مُضَمَّنًا تعجُّبًا استُحسِن فيه ما لم يُستَحسَن في نِعمَ من جرِّ فاعله بالباء حملاً على أَفْعِلْ به في التعجب، فإذا قيل حَسُنَ بزيدٍ رجلاً نُزِّلَ منْزلة: أحسِنْ بزيدٍ رجلاً" انتهى. وقولُ المُصنِّفِ: (ما لم يُستَحسَن في نِعْمَ) عبارةٌ ليست بجيّدةٍ؛ لأنَّها تُشعِرُ بجوازِ جرِّ فاعلِ (نِعْمَ) بالباء، وهو لا يجوزُ، فتخليصُ العبارةِ أن يُقال: (ما لا يجوزُ في نِعْمَ، حكى الكسائيُّ عن العرب: "مررتُ بأَبياتٍ جادَ بهنَّ أَبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا"، حذفَ الباءَ))[٨٧].

المطلب الثاني: الإشعار النحوي بصيغة (أَشعرَ، وتُشعِرُ)

١. إشعار أَبي حيّان بفساد توهّم الحصر الثنائي للجمل التي لا محل لها من الإعراب:

اعترض أَبو حيّان على حصر المصنّف لـ(لجمل التي لا محل لها من الإعراب) في قسمين فقط، مُبيِّنًا أَنَّ هذا التقييد والتحديد يُوهم أَنَّ ما عدا هذين القسمين له محل من الإعراب، وهو توهُّم غير دقيق، فقال: ((ولمّا كان المُصنِّفُ قد تَعرَّضَ لـ(الجُمَلِ التي لا موضعَ لها من الإعراب)، وذكرَ أَنَّهما جُملتان – أَشعرَ ذلك بأَنَّ ما سواهما له موضعٌ من الإعراب، وليس كذلك، فأَردْنا حصرَ الجملِ في هذا الذي نذكرُه، وتبيينَ ما هو منها له موضعٌ من الإعراب، وما لا موضعَ له))[٨٨]. وهو بهذا ينتقد الحصر الضيق للمصنّف، ويضع معيارًا نظريًا أَوسع وأَدقّ لتصنيف الجمل في الإعراب.

ثُمَّ بيّن أَنَّ الأَصل في الجمل أَنْ تكون مستقلة لا محل لها، وما كان منها له محل فإنَّما هو لوقوعه في موضع يُقدَّر فيه المفرد، فقال: ((أَصلُ الجملِ أَنْ لا يكونَ لها موضعٌ من الإعراب، لأنَّ ما له موضعٌ من الإعرابِ إنَّما هو لوقوعِه موضعَ المفردِ، والأَصلُ في الجملِ أَنْ تكون مستقلّةً، لا تتقدَّرُ بمفردٍ، فتكون جزءَ كلامٍ))[٨٩].

يُفهم من كلام أَبي حيّان أَنَّ بعض الجمل قد ترد في مواقع إعرابية كانت تصلح للمفرد، كأن تكون مفعولاً به أَو حالاً أَو خبرًا، فتأخذ حكم المفرد في الإعراب، كما في قولنا: علمتُ محمدًا يقوم، فجملة (يقوم) في محل نصب مفعول ثان لفعل (علم)؛ لأَنَّها حلَّت محل المفرد في المعنى والتركيب، فكأَنَّ قال: علمتُ محمدًا قائمًا.

٢. الإشعار (رُبّما) بتقليل في تصحيح الهمزة وقلبها ياءً عند فزارة:

تُعَدّ ظاهرة قلب الهمزة في أَبنية التثنية أَو التأنيث من المسائل والقضايا الصرفية المهمة التي تتصل ببنية الكلمة العربية، ولا سيّما في نهاية الصفات المؤنثة المنتهية بـ(الأَلف الممدودة أَو التأنيث) كوزن (فَعلاء) عند تثنيتها، وفي هذا السياق قال أَبو حيّان: ((وقولهُ: وربَّما صُحِّحَتْ أَو قُلِبَتْ ياءً مثاله: حَمرَاءانِ وحَمرَايانِ، و(رُبَّما) تُشعِرُ بالتقليل فيهما، أَمَّا إقرارها همزةً فهو شاذٌ، وحكاهُ أَبو حاتم، وابنُ الأَنباريّ[٩٠] عن العربِ، وأَمَّا قلبُها ياءً فهي لغةٌ لِفَزارَةَ))[٩١]. يرى أَبو حيّان أَنَّ تثنية الاسم (حمراء) على صورة (حمرايان) تمثّل لغةً قليلة نادرة، وهي منسوبة إلى قبيلة فزارة، ولا تكاد تُستعمل خارج لهجتهم، ومن ثَمَّ فهي ليست فصيحة ولا يُقاس عليها في الاستعمال القياسي. وقد نبّه إلى أَنَّ هذا الوجه من التثنية لا يمثل الأَصل في العربية، بل هو من قبيل الخصوصيات اللهجية التي لا يُعتد بها في القياس النحوي، فدلّ استعمال المصنّف (رُبّما) في قوله على أَنَّ التصحيح والقلب كلاهما وارد، غير أَنَّ القلب إلى ياءٍ أَكثر تداولًا في الاستعمال اللغوي، لاسيّما عند فزارة، بينما يُعدّ تثنية (فعلاء) بإبقاء الهمزة شذوذًا لا يُقاس عليه، وإن ورد على لسان بعض العرب، ونقل ابن إيّاز أَنَّ الكسائي يُجيز قلب الهمزة ياءً عند التثنية، في (حمراءان – حمرايان)، خلافًا لما ذهب إليه غيره من تفضيل الواو[٩٢].

أَمَّا الوجه الآخر، وهو إقرار همزة (حمراء) عند التثنية، كما في (حمراءان)، فقد نُقل عن بعض العرب، وحكاه كلٌّ من أَبي حاتم السجستاني وابن الأَنباري، إلَّا أَنَّ هذا الوجه يُعدّ عند النحويين شاذًّا، أَي: خارجًا عن القياس، ومخالفًا لما استقرّ عليه استعمال الفصحى، ومن ثَمَّ لا يُحتج به في بناء القواعد، وذكر النحّاس أَنَّ الكوفيين يُجيزون الإقرار فيها[٩٣].

وذهب ابن يعيش إلى أَنَّ العلّة في عدم قلب همزة (حمراءان) واوًا، إنَّما تعود إلى تشبيهها بهمزة (علباء)، من جهة كونهما زائدتين. كما نقله محمد بن يزيد عن أَبي عثمان[٩٤]، ومن جهة أُخرى، فأَنَّ العدول عن الياء إلى الواو في تثنية نحو: (حمراء)، إنَّما جاء فرارًا من اجتماع علامتي تأنيث، إذ إنَّ (الياء) تُستعمل علامة للتأنيث في صيغة الأَمر نحو قولهم: اكتبي، ادرسي، فاستُثقلت لمشابهتها علامة التأنيث، فاختيرت الواو بدلًا عنها لخلوّها من هذه الدلالة. وقيل أَيضًا: إنما رُجّحت (الواو) لتمييز المثنى عن المقصورة، دفعًا للالتباس بين الصيغتين.

ثمّ أَشار ابن مالك إلى سبب امتناع توالي الأَلفات في نحو: (حمراء، وصحراء)، مُرجِعًا ذلك إلى ثقلها في النطق عند العرب. ولذا رجّح في تثنيتهما اعتماد الواو دون الياء، لكونها أَبعد عن الأَلف في المخرج، بينما تُركت الهمزة والياء لقربهما منها. كما أَشار إلى أَنَّ بعض العرب لا يحذفون الهمزة، في حين يُبدلها آخرون ياءً لخفتها، واعتبر ابن مالك هذين الوجهين من النوادر اللغوية[٩٥].

٣. إشعار تناقض المصنّف بقوله: (أَولى) في حكم دخول لام الابتداء على الخبر:

نقد أَبو حيّان المصنّف لتناقض عبارتيه المتعلّقتينِ بحكم دخول لام الابتداء على الخبر، إذ عبّر بلفظ: (أَولى)، وهو لفظ يُوحي إمكان الجواز مع رجحان أَحد الصدر، ثُمَّ صرّح في موضع آخر بأَنَّ هذا الاستعمال شاذٌّ، وهو ما يناقض دلالة (الأَولوية) التي تفيد الترجيح لا المنع المطلق، وقد قرّر أَبو حيّان أَنَّ دخول (لام الابتداء) ينبغي أَنْ يكون في صدر الجملة الاسمية، قياسًا على موقعها في الجملة الفعلية، إذ لا تدخل (اللّام) إلَّا في صدر الجملة كما في قولنا: ليكتب محمد، فقال أَبو حيّان مستدركًا: ((وقوله: وأَوَّل جزأي الجملة الاسمية المخبر بها أَولى من ثانيهما، مثال: دخولها على أَوَّل تلك الجملة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [سورة الحجر: ٢٣]... قال المُصنِّفُ في الشرحِ[٩٦]: "وقد شذَّ دخولُها على ثاني جزأي الجملةِ الاسميةِ"، وهذا يُخالِفُ ظاهرَ قولِه في النصّ: (أَولى من ثانيهما)، لأَنَّ (الأَولويةَ) تُشعِرُ بالجوازِ إشعارًا حسنًا، دون شُذوذ، وحُكِيَ عن أَبي الحسن: أَنَّ زيدًا وجهَه لحَسَن، قال في البسيط: وهو شاذٌّ، وإنَّما كان صدرُ الجملةِ الاسميةِ أَولى والقياسُ؛ لأَنَّها كصدرِ الجملةِ الفعليةِ، ومحلُّ (اللّامِ) من الفعليةِ صدرُها، فكذلك من الجملةِ الاسميةِ))[٩٧].

وقد جاء قول ابن يعيش ليعزّز ما قرّره أَبو حيّان، إذ قال: ((ولا تدخل هذه (اللّام) في الخبر إلَّا أَنْ تدخل (إن) المثقلة، فتلزم تأخير (اللّام) إلى الخبر، وذلك نحو قولك: إنَّ زيدًا لمنطلقٌ. وأَصل هذا: لإنَّ زيدًا منطلقٌ، فاجتمع حرفان بمعنى واحد، وهو التوكيد، فكره اجتماعهما، فأَخّرت (اللّام) إلى الخبر، فصار: إنَّ زيدًا لمنطلق. وإذ وجب تأخير (اللّام) إلى الخبر، لزم أَنْ تدخل على جميع

ضروب الخبر. والخبر يكون مفردًا، فتقول في ذلك: "إنَّ زيدًا لمنطلق"، ويكون جملة من مبتدأ وخبر، فتقول حينئذ: إنَّ زيدًا لأَبوه قائم))[٩٨].

الخاتمة

الحمدُ لله حمدًا يملأ السموات والأرض، حمدًا على توفيقه وإعانته، بإتمام هذا العمل العلمي الموسوم بـ(الإشعار النحوي في كتاب التذييل والتكميل)، وقد تضمّن هذا البحث من تتبّع دقيق وتحليل مستفيض لصيغ الإشعار في صورتيه (الاسمية والفعلية)، وها نحن نعرض فيما يلي أَبرز النتائج التي انتهى إليها البحث، توضيحًا لما استقر عليه النظر، وتوثيقًا لما أُنجز هذا الجانب من الدرس النحوي.

- إنَّ الإشعار في النحو واللغة علامة دالة لا تقتصر على حدود ظاهر اللفظ، بل تتعداه إلى معانٍ ضمنية دقيقة، تستوجب النظر في الدلالة المعنوية والبنية التركيبية، وهو ما يؤكده منهج أَبي حيّان في تعامله مع النصوص، إذ لا يُفهم التقديم أَو النفي أَو الحذف إلَّا عن طريق إشعار صريح في السياق.
- وقد لاح لنا أَنَّ الإشعار بنفي الأَهلية في نفي الكون أَبلغ دلالة من مجرد نفي الفعل؛ لأَن الإشعار بنفي الأَهلية الذاتية، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأَعراف: ١١]، إذ يُفضي إلى معنى أَعمق وأَشمل من مجرد الامتناع عن الفعل، بل يمتد ليكشف لنا عن نفي الانتماء الكلي.
- إنَّ الإشعار النحوي أَداة تحكيم، وتقييد، يُرجَع إليها في إثبات رأي في المسائل الخلافية، كما في مسألة جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، ممّا يدل على أَنَّ النحو العربي قائم على توازن دقيق بين اللفظ والمعنى، يضبطه الإشعار الذي يقرّبه أَو يقيده.
- يتجلى أَثر الإشعار في الحفاظ على التوافق والانسجام الدلالي والوظيفي، كما في تمييز (كم) الذي يعكس سبب الاختلاف بين الإفراد والجمع، حيث يحفظ الإشعار الانسجام بين المعنى والتركيب.
- إنَّ الإشعار وسيلة تحليلية لتمييز المعاني الدقيقة، وقدرته على التمييز بين المعاني المتقاربة، وضبط السياقات النحوية بوسائل دلالية ولغوية.
- وقد قيّد أَبو حيّان اطلاق ابن مالك لجواز رفع الخبر عن المصدر الصريح، مؤكدًا أَنَّ هذا الحكم لا يُعمّم إلَّا مع إشعار نحوي دلالي يرجّح صحته، حرصًا لحفظ التوازن بين البناء النحوي والوظيفة الدلالية.

- عدم جواز أَبي حيّان بمجيء صاحب الحال نكرة إلَّا بقرينة الإشعار –كالنفي والاختصاص–، هذا يؤكد لنا أَنَّ الإشعار يعكس لنا عمق فهم الدلالة والبناء.
- تبرز أَهمية الإشعار النحوي أَيضًا في مسألة تعدّي فعل (علم) إلى مفعول جامد، إذ يشترط في تحقيق دلالة المعرفة الذاتية بوجود قرينة مشعرة بالقصد، وإلَّا كان المعنى مجرد إخبار لا يدل على تمييز الدلالة الواضحة.
- يرى أَبو حيّان أَنَّ الإشعار بعدم حرفية (مع) في حال تسكينها حسب رأي سيبويه فتبقى اسماً لا تتحول إلى حرف، وأَنَّ السكون ليس لغة، بل من قبيل الضرورة الشعرية، وهذا إشعار دقيق يبيّن الثبات التصنيفي للكلمة رغم اختلاف الحالة الإعرابية.
- لا يكتفي أَبو حيّان بالإشعار السياقي أَو اللفظي، بل أَنَّه يشترط للنظر في المعنى النحوي بقرينة صريحة أو نصٍّ واضحٍ.
- لقد ردّ أَبو حيّان على مَن استند على إشعار موهم في الحكم النحوي، كما في قول المصنّف: (ما لم يُستحسن في نِعْم)، التي تُوهم وتوحي بجواز جرّ الفاعل بالباء، منبهًا إلى أَنَّ تعبير المصف غير دقيق وموهم.
- يرفض أَبو حيّان جعل السماع الشاذّ قاعدة يقاس عليها، كما في باب التعجب مسألة زيادة (يكون)، بين (ما) و(أَفعل)، موضحًا أَنَّ مجرد إشعار بالسماع لا يُسوّغ جعلها قاعدة نحوية راسخة.
- نبّه أَبو حيّان من نسبة الأَقوال إلى الأَئمة اعتمادًا على إشعار السياق أَو ظاهر التركيب، كما في نحو: (أَما تُبصر؟) الذي نسبه المصنّف إلى سيبويه، فردّه أَبو حيّان لغياب دليل صريح يعضدّه.
- يميّز أَبو حيّان بين الإشعار المحتمل أَو الموهم، والإشعار المعتبر، ويرى أَنَّ الحجة ما ثبت قياسًا أَو سماعًا أَو نصًّا ثابتًا، كما في مسألة عمل (إنْ) النافية.
- من أَبرز الموضوعات التي أَظهر فيها دقته، ردّه على مَن زعمَ أَنَّ (اللام) في أَسماء الإشارة تدل على التنبيه، بل يرى أَنَّ اللام للبعد؛ مستندًا إلى إشعار نحوي قوي، وسياق دلالي متماسك.
- رجّح في باب تعدية (علم) ببقاء همزة (إن) مفتوحة بعد (علِم)، اعتمادًا على إشعارها بالأَصل، معتبرًا أَنَّ الوظيفة النحوية مقدَّمة من التنبيهات التأويلية.

ختامًا يتراءى لنا أَنَّ منهج أَبي حيّان في التعامل مع الإشعارات النحوية يتّسمُ بدقة علميّة ومنهجية صارمة، إذ لا يعدّ الإشعار حجة في ذاته، ولا يعتدّ بالسياقات المحتملة ما لم يُدعم

الإشعار بقاعدة نحوية محكمة، أَو استعمالٍ لغوي فصيح أَو نصّ صريح لا يحتمل التأويل، عندئذٍ لا يعدّ الإشعار دليلاً مستقلاً ما لم يعضد ببرهان لغوي، يرفع اللبس ويقطع التوهّم.

الهوامش

(١) يُنْظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٨٠- ٢٨١، وشذرات الذهب في أَخبار مَن ذهب: ٨/ ٢٥١، والأَعلام: ٧/ ١٥٢- ١٥٣.

(٢) يُنْظر: تهذيب اللغة: ١/ ٢٦٦، ومفردات غريب القرآن: ٤٥٦، ولسان العرب: ٤/ ٤١٤، والقاموس المحيط: ١/ ٤١٦.

(٣) مبادرات أدبية وفنية ونقدية: (https://samiabdulghaffar.wordpress.com).

(٤) يُنْظر: التذييل والتكميل: ٣/ ١٧٧، ، و ٣/ ٢٨٣، و ٤/ ٢٨٠- ٢٨٠.

(٥) التذييل والتكميل: ٣/ ١٧٧.

(٦) يُنْظر: الكامل في اللغة والأَدب: ١/ ٣٤.

(٧) يُنْظر: الأُصول في النحو: ٢/ ٢٢٣- ٢٢٤.

(٨) يُنْظر: المنصف لابن جني: ١/ ١٣١.

(٩) شرح التسهيل: ١/ ٢٣٧.

(١٠) التذييل والتكميل: ٣/ ١٧٧.

(١١) يُنْظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/ ٣٥١، وشرح الرضي: ٢/ ٣٠٣، وشرح التصريح: ١/ ١٠٨.

(١٢) التذييل والتكميل: ٤/ ١٩.

(١٣) يُنْظر: الكتاب: ٢/ ١٣٩، وتمهيد القواعد: ٨/ ٤٢٧٥، ووشرح الأُشموني: ١/ ٣١٧.

(١٤) **ابن الأَخضر (ت ٥١٤ هـ):**

هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي، المكنّى بأَبي الحسن ابن الأَخضر، عالم بالعربية والأَدب، من أَهل إشبيلية، أَخذ عن الأَعلم، من مؤلفاته (شرح الحماسة) و (شرح شعر حبيب). يُنْظر: بغية الوعاة: ٢/ ١٧٤.

(١٥) **ابن أَبي العافية (ت ٥٠٩ هـ):**

هو محمد ابن أَبي العافية النحويّ المقرىء الإشبيليّ المكنّى بأَبي عبد الله، الإمام بجامع إشبيلّية، أَخذ عن أَبي الحجاج الأَعلم الأَدب وغيره، وتوفي سنة (٥٠٩ هـ). يُنْظر: إنباه الرواة على أَنباه النحاة: ٣/ ٧٣.

(١٦) يُنْظر: الجنى الداني: ٢٢٦، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٩٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣١٧- ٣١٨، وحاشية الصبّان: ١/ ٤٢٥.

(١٧) التذييل والتكميل: ٥/ ١٣٩.

(١٨) يُنْظر: الجني الداني: ٢٢٦، ومغني اللبيب: ٣٠٧، وتمهيد القواعد: ٨/ ٤٢٧٥.

(١٩) التذييل والتكميل: ٥/ ٢٥٧- ٢٥٨.

(٢٠) يُنْظر: تمهيد القواعد: ٣/ ١٤١٤.

(٢١) تمهيد القواعد: ٤/ ١٠٧.

(٢٢) يُنْظر: الإنصاف: ١/ ٢١٢- ٢١٣، وشرح الأُشموني: ١/ ٥٠٣.

(٢٣) التذييل والتكميل: ٨/ ١٩٢.

(٢٤) خلافًا للمبرد الذي يرى فيه جواز قياسًا كما نقله العكبري في كتابه: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٨٥.

(٢٥) يُنْظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦، والأُصول في النحو: ١/ ٤١٨– ٤١٩، وعلل النحو: ٣٨٧، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٣١٩– ٣٢٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ١٧٤.

(٢٦) يُنْظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٩١.

(٢٧) يُنْظر: شرح المفصل: ٤/ ٤٨٣. ويُنْظر: الجنى الداني: ٤٤٣.

(٢٨) التذييل والتكميل: ١١/ ٣٠٤.

(٢٩) يُنْظر: الأُصول في النحو: ١/ ٤١٨– ٤١٩.

(٣٠) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٩٦.

(٣١) يُنْظر: الأُصول في النحو: ١/ ٤١٨– ٤١٩.

(٣٢) همع الهوامع: ٢/ ٤٣٦.

(٣٣) التذييل والتكميل: ٣/ ٢٩٨– ٢٩٩.

(٣٤) التذييل والتكميل: ٣/ ٢٩٩.

(٣٥) يُنْظر: شرح الرضي: ١/ ٤٣٩، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ١/ ٢١٢، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني: ٣/ ٣٢.

(٣٦) همع الهوامع: ١/ ٣٩٧.

(٣٧) يُنْظر: شرح التسهيل: ١ / ٣٧٥.

(٣٨) يُنْظر: الكتاب: ٤/ ٢٢١.

(٣٩) التذييل والتكميل: ٤/ ٢٨٠– ٢٨٠

(٤٠) يُنْظر: الكتاب: ٤/ ٢٢١.

(٤١) التذييل والتكميل: ٤/ ٢٨١.

(٤٢) معاني القرآن: ١/ ٢٣٥.

(٤٣) التذييل والتكميل: ٦/ ٢٨.

(٤٤) البيت لكثير عزّة، في ديوانه: ٧٧، برواية (أأُدْرِكَ من أُمِّ الحُكيِّمِ غِبْطَةً بها خبَّرَتْني الطيرُ أم قد أَنى لها

أَقُولُ إذا ما الطَّيرُ مرَّتْ سَحِيقةً لعلَّك يومًا –فانتظر– أَن تنالَها)

(٤٥) التذييل والتكميل: ٦/ ٢٢٠.

(٤٦) التذييل والتكميل: ٨/ ١٥٨.

(٤٧) يُنْظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٤١، وتمهيد القواعد: ٢/ ٢٠١٢– ٢٠١٣.

(٤٨) يُنْظر: المحكم والمحيط الأَعظم: ١/ ١١٠.

(٤٩) يُنْظر: الكتاب: ٣/ ٢٨٧.

(٥٠) التذييل والتكميل: ٨/ ٧٩.

(٥١) يُنْظر: معاني القرآن: ٣/ ٢٣، وشرح الأُشموني: ٢/ ١٦٣.

(٥٢) يُنْظر: الكتاب: ٣/ ٢٨٧.

(٥٣) وأَنكر الدماميني على النحّاس ما ذهب إليه، واصفًا قوله: بالعَجَب الصادر عنه، فيما يرى الأُشموني بأَنَّه ادّعاء فاسد. يُنْظر: تمهيد القواعد: ٤/ ٢٠١٣، وشرح الأُشموني: ٢/ ١٦٣.

(٥٤) التذييل والتكميل: ٨/ ٧٩.

(٥٥) يُنْظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٣٠١.

(٥٦) يُنْظر: تمهيد القواعد: ٥/ ٢٤٩٩- ٢٥٠١، وشرح التصريح: ٢/ ٤٧٤- ٤٧٦.

(٥٧) البيت لعُمارة بن عقيل، في: أَمالي القالي: ٢/ ٦٠، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٣١٥.

(٥٨) أَي: ابن مالك.

(٥٩) التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١.

(٦٠) أَي: ابن مالك. يُنْظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٤٤.

(٦١) التذييل والتكميل: ٣/ ١٩٧- ١٩٨.

(٦٢) التذييل والتكميل: ٣/ ١٩٨.

(٦٣) شرح المفصل: ٢/ ٣٦٥.

(٦٤) يُنْظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٦.

(٦٥) التذييل والتكميل: ٣/ ٢٨٣.

(٦٦) يُنْظر: الكتاب: ٣/ ٥٠٣.

(٦٧) يُنْظر: الكتاب: ٣/ ٥٠٣، وشرح ابن الناظم: ٨٨، وأَوضح المسالك: ١/ ٢٢٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٥٣.

(٦٨) شرح التصريح: ١/ ٢٢٧.

(٦٩) يُنْظر: همع الهوامع: ١/ ٤٣٩.

(٧٠) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١٧.

(٧١) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١٧.

(٧٢) وهذا ما ارتآه الرضي أَيضًا، إذ عدَّ توسط أَخوات (كان) بين (ما) التعجبية وفعلها شاذًّا. يُنْظر: شرح الرضي: ٤/ ٢٣٣.

(٧٣) يُنْظر: همع الهوامع: ١/ ٤٣٨- ٤٣٩.

(٧٤) يُنْظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٠١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٢، وشرح الأُشموني: ١/ ٢٤٤.

(٧٥) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١٧.

(٧٦) التذييل والتكميل: ٦/ ٩١.

(٧٧) يُنْظر: الإنصاف: ١/ ٥٨.

(٧٨) يُنْظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٤/ ٢٩٠، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٤٢٠.

(٧٩) التذييل والتكميل: ٧/ ٣٣.

(٨٠) يُنْظر: الكتاب: ١/ ٣٦٩- ٣٧٠، وشرح التصريح: ١/ ٤٩٣.

(٨١) التذييل والتكميل: ٧/ ٢٣٩.

(٨٢) التذييل والتكميل: ٨/ ٥٤.

(٨٣) يُنْظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٥١٤- ٥١٦.

(٨٤) التذييل والتكميل: ٨/ ٢٤٤.

(٨٥) يُنْظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٤.

(٨٦) التذييل والتكميل: ٩/ ٦٠.

(٨٧) التذييل والتكميل: ١٠/ ١٤٨- ١٤٩.

(٨٨) التذييل والتكميل: ٩/ ٢٠٢.

(٨٩) التذييل والتكميل: ٩/ ٢٠٢.

(٩٠) يُنْظر: المذكر والمؤنّث: ١/ ٤٠٥، وتمهيد القواعد: ١/ ٣٨.

(٩١) التذييل والتكميل: ٢/ ٢٤.

(٩٢) يُنْظر: المقصور والممدود، لأَبي علي القالي: ٢٠٨- ٣٠٩، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣٦٩.

(٩٣) يُنْظر: المقصور والممدود، لابن ولّاد: ١٥٩، وشرح التعريف بضروري التصريف: ١٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣٦٩.

(٩٤) يُنْظر: شرح المفصل: ٣/ ٢٠٣.

(٩٥) يُنْظر: شرح التسهيل: ١/ ٩٣.

(٩٦) يُنْظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٧.

(٩٧) التذييل والتكميل: ٥/ ١٠٨- ١٠٩.

(٩٨) شرح المفصل: ٥/ ١٤٦.

المصادر والمراجع

١. **ارتشاف الضرب في لسان العرب**، لأَبي حيّان أَثير الدين بن محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيّان الغرناطي الأَندلسي الجياني، النفزي، المعروف بأَبي حيّان الأَندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي –القاهرة، ط ١، سنة ١٤١٨هـ –١٩٩٨ م.

٢. **الأُصول في النحو**، لأَبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة –لبنان/ بيروت، د. ط، د. ت.

٣. **إعراب القرآن**، لأَبي جعفر النَّحَّاس أَحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨ هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢١ هـ –٢٠٠١ م.

٤. **الأَعلام**، لخير الدّين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزّركلي الدّمشقي، المعروف بالزّركلي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

٥. **الأَمالي –شذور الأَمالي– النوادر**، لأَبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، سنة ١٣٤٤ هـ– ١٩٢٦م.

٦. **إنباه الرواة على أَنباه النحاة**، لأَبي الحسن جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: محمد أَبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي –القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية –بيروت، ط١، سنة ١٤٠٦هـ–١٩٨٢م.

٧. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لأَبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله الأَنصاري، كمال الدين الأَنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، وراجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ١، سنة ٢٠٠٢ م.

٨. **أَوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك**، لأَبي محمد عبدالله بن يوسف بن أَحمد بن هشام الأَنصاري المصري، المعروف بابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د. ط، د. ت.

٩. **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأَبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ٦ ق.هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٠٨ هـ –١٩٨٧ م.

١٠. **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة**، لأَبي بكر جلال الدّين بن عبد الرّحمن السّيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان –صيدا، ط١، سنة ١٣٨٤ هـ –١٩٦٥ م.

١١. **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**، لأَبي حيّان أَثير الدّين بن محمد بن يوسف، المعروف بأَبي حيّان الأَندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم (من ١ – ٥) وباقي الأجزاء، دار كنوز إشبيليا – دمشق/ سوريا، ط١.

١٢. **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، لصلاح الدين خليل بن أَيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب.

١٣. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بدر الدّين بن أَبي بكر بن عمر بن أَبي بكر بن محمد الدّماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرّحمن بن محمد المفدي، ط ١، سنة ١٤٠٣ هـ –١٩٨٣ م.

١٤. **التَّعليقة على كتاب سيبويه**، لأَبي علي الحسن بن أَحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، (د.ن)،ط ١، سنة ١٤١٠ هـ –١٩٩٠م.

١٥. **تهذيب اللّغة**، لأَبي منصور محمد بن أَحمد بن الأَزهري الهروي (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق : محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠١ م.

١٦ .**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لأَبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، سنة ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٨ م.

١٧ .**الجنى الداني في حروف المعاني**، لأَبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، والأُستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، ط١، سنة ١٤١٣هـ -١٩٩٢ م.

١٨ .**حاشية الصبان على شرح الأُشموني لألفية ابن مالك**، لأَبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت ١٢٠٦هـ)، د.تح، دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان، ط١، سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٩ .**الخصائص**، لأَبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢ هـ)، د. تح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

٢٠ .**ديوان كُثَيِّر عَزَّة**، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عبّاس، داشر الثقافة- بيروت، سنة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٢١ .**شذرات الذّهب في أَخبار من ذهب**، لأَبي الفلاح عبد الحي بن أَحمد ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: محمود الأَرناؤوط، خرج أَحاديثه: عبدالقادر الأَرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، سنة ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

٢٢ .**شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠ م.

٢٣ .**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لعبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، المعروف بابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشراكاه، ط ٢٠، سنة ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠ م.

٢٤ .**شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك**، لأَبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ)، د. تح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، سنة ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م.

٢٥ .**شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، لمحمد بن يوسف بن أَحمد، محب الدين الحلبي ثُمَّ المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة -القاهرة/ مصر، ط ١، سنة ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.

٢٦ .**شرح التسهيل**، لأَبي عبدالله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ -١٩٩٠ م.

٢٧.شرح التصريح على التوضيح أَو (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لأَبي بكر خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاويّ بن زين الدين الأَزهري المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، د. تح، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠م.

٢٨.شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إيّاز (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأُردن، ط١، سنة ١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م.

٢٩.شرح الرّضي على الكافية، لمحمد بن الحسن بن نجم الدّين الرضيّ الأَستراباذيّ (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، د. ط، سنة ١٣٩٨ هـ –١٩٧٨ م.

٣٠.شرح المفصل، لأَبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بابن يعيش وبابن الصّانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط١، سنة ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١ م.

٣١.شرح كتاب سيبويه للرّماني، شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب النّدبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه]، لأَبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرّماني المعتزلي (ت ٣٨٤ هـ).

٣٢.شرح كتاب سيبويه، لأَبي سعيد حسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أَحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ٢٠٠٨ م.

٣٣.علل النحو، لأَبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد –الرياض/ السعودية، ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩م.

٣٤.القاموس المحيط، لأَبي طاهر مجد الدّين بن محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المعروف بالفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسسة الرّسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع –بيروت/ لبنان، ط ٨، سنة ١٤٢٦ هـ –٢٠٠٥ م.

٣٥.الكامل في اللغة والأدب، لأَبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط ٣، سنة ١٤١٧ هـ –١٩٩٧ م.

٣٦.الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، لأَبي يوسف المنتجب بن أَبي العز بن رشيد منتجب الدين الهمذاني، المعروف بالمنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع –المدينة المنورة/ المملكة العربية السعودية، ط ١، سنة ١٤٢٧ هـ –٢٠٠٦ م

٣٧.الكتاب، لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق : عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي –القاهرة/ مصر، ط٣، سنة ١٤٠٨ هـ –١٩٨٨ م.

٣٨.اللباب في علل البناء والإعراب، لأَبي البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي محب الدين، المعروف بالعكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر –دمشق/ سوريا، ط١، سنة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

٣٩.لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي بن جمال الدّين ابن منظور الأَنصاريّ الرّويفعي الإفريقي، المعروف بابن منظور (ت ٧١١ هـ)، د. تح، دار صادر –بيروت/ لبنان، ط ٣، سنة ١٤١٤ هـ.

٤٠ .مبادرات أدبية وفنية ونقدية (https://samiabdulghaffar.wordpress.com).

٤١ .**المحكم والمحيط الأعظم**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م.

٤٢ .**المذكّر والمؤنّث**، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف –المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية –لجنة إحياء التراث –مصر، د. ط، سنة ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م.

٤٣ .**المساعد على تسهيل الفوائد**، لعبدالله بن عبد الرّحمن العقيلي الهمداني المصري، المعروف بابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، ، تحقيق: الدّكتور محمد كامل بركات، جامعة أُم القرى (دار الفكر – دمشق/ سوريا، ودار المدني– جدة/المملكة العربية السّعودية)، ط١، سنة ١٤٠٠هـ– ١٤٠٥هـ، ١٩٨٠م– ١٩٨٥م.

٤٤ .**معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفرّاء، المعروف بالفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١.

٤٥ .**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري، المعروف بابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر –دمشق/ سوريا، ط ٦، سنة ١٩٨٥ م.

٤٦ .**المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالرّاغب الأصفهانى (ت ٥٠٢ هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الدّاودي، دار القلم، الدّار الشّامية –دمشق/ بيروت، ط ١، سنة ١٤١٢ هـ –١٩٩١ م.

٤٧ .**المفصّل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المعروف بالزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال –بيروت/ لبنان، ط ١، سنة ١٩٩٣ م.

٤٨ .**المقصور والممدود**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، المعروف بابن ولّاد (ت ٣٣٢ هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، سنة ١٣١٧ هـ –١٩٠٠ م.

٤٩ .**المقصور والممدود**، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، سنة ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

٥٠ .**المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، د. تح، دار إحياء التراث القديم، ط ١، سنة ١٣٧٣ هـ –١٩٥٤ م.

٥١ .**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لأبي بكر جلال الدّين بن عبد الرّحمن السّيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.

Sources and references

1. Irtishaf Al-Darb fi Lisan Al-Arab, by Abu Hayyan Athir Al-Din Ibn Muhammad Ibn Yusuf Ibn Ali Ibn Yusuf Ibn Hayyan Al-Garnati Al-Andalusi Al-Jayyani, Al-Nafzi, known as Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), researched and explained by: Dr. Rajab Othman Muhammad, reviewed by: Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library - Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.
2. Al-Usul fi al-Nahw, by Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Abdul-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation - Lebanon/Beirut, n.d., n.d.
3. I'rab al-Quran, by Abu Ja'far al-Nahhas Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail ibn Yunus al-Muradi al-Nahwi (d. 338 AH), annotated and commented on by: Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim, published by Muhammad Ali Baydoun, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut/Lebanon, 1st ed., 1421 AH - 2001 AD.
4. Al-A'lam, by Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris al-Zarkali al-Dimashqi, known as al-Zarkali (d. 1396 AH), Dar al-Ilm Lil-Malayin, 15th ed., 1423 AH 2002 AD.
5. Al-Amali - Shudhur Al-Amali - Al-Nawadir, by Abu Ali Al-Qali, Ismail bin Al-Qasim bin Aydhun bin Harun bin Issa bin Muhammad bin Salman (d. 356 AH), prepared and arranged by: Muhammad Abd Al-Jawad Al-Asma'i, Egyptian National Library, 2nd edition, 1344 AH - 1926 AD.
6. Inbah al-Rawat ala Anbah al-Nahhat, by Abu al-Hasan Jamal al-Din al-Qifti (d. 646 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi - Cairo, and the Cultural Books Foundation - Beirut, 1st ed., 1406 AH - 1982 AD.
7. Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayn al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, by Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Ubaydullah al-Ansari, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), edited and studied by: Dr. Jawda Mabrouk Muhammad Mabrouk, reviewed by: Dr. Ramadan Abd al-Tawab, al-Khanji Library - Cairo, 1st ed., 2002 AD.
8. The Clearest Paths to Ibn Malik's Thousand-Line Poem, by Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Ahmad bin Hisham al-Ansari al-Masri, known as Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqaei, Dar al-Fikr, n.d., n.d.
9. Clarification of the Evidence of Clarification, by Abu Ali al-Hasan bin Abdullah al-Qaysi (d. 6 AH), study and investigation: Dr. Muhammad bin Hamoud al-Du'jani, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut/Lebanon, 1st ed., 1408 AH - 1987 AD.
10. The Desire of the Aware in the Classes of Linguists and Grammarians, by Abu Bakr Jalal al-Din Ibn Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Al-Asriya Library - Lebanon - Sidon, 1st ed., 1384 AH - 1965 AD.
11. The appendix and completion of the explanation of the book "Al-Tashil" by Abu Hayyan Athir al-Din bin Muhammad bin Yusuf, known as Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Hassan Handawi, Dar al-Qalam (from 1-5) and the remaining parts, Dar Kunuz Ishbilia - Damascus/Syria, 1st ed.

12. Correcting Misprints and Editing Distortions, by Salah al-Din Khalil bin Aybak al-Safadi (d. 764 AH), verified, commented on, and indexed by: Sayyid al-Sharqawi, reviewed by: Dr. Ramadan Abd al-Tawab.
13. Commentary on Al-Fara'id on Facilitating Benefits, by Muhammad Badr Al-Din bin Abi Bakr bin Omar bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Damamini (d. 827 AH), edited by: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-Mufdi, 1st ed., 1403 AH - 1983 AD.
14. Commentary on the Book of Sibawayh, by Abu Ali al-Hasan bin Ahmad bin Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377 AH), edited and commented on by: Dr. Awad bin Hamad al-Qawzi, (n.d.), 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.
15. Tahdhib al-Lugha, by Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad ibn al-Azhari al-Harawi (d. 370 AH), edited by: Muhammad Awad Mara'b, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st ed., 2001 AD.
16. Clarification of the Objectives and Paths with an Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, by Abu Muhammad Badr al-Din Hasan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), explanation and investigation by: Abd al-Rahman Ali Sulayman, Dar al-Fikr al-Arabi, 1st ed., 1428 AH - 2008 AD.
17. Al-Jana Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani, by Abu Muhammad Badr Al-Din Hasan bin Qasim bin Abdullah bin Ali, Al-Muradi Al-Masri Al-Maliki (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr Al-Din Qabawa, and Professor Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut/Lebanon, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD.
18. Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, by Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 AH), ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut/Lebanon, 1st ed., 1417 AH - 1997 AD.
19. Al-Khasais, by Abu Al-Fath Uthman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Dr. Edited by the Egyptian General Book Authority, 4th ed.
20. Diwan of Katheer Azza, compiled and explained by: Dr. Ihsan Abbas, Dasher Al Thaqafa - Beirut, 1391 AH - 1971 AD.
21. Nuggets of Gold in the News of Those Who Have Passed Away, by Abu al-Falah Abd al-Hayy ibn Ahmad ibn al-Imad al-Hanbali (d. 1089 AH), edited by: Mahmoud al-Arna'ut, hadiths were transmitted by: Abd al-Qadir al-Arna'ut, Dar Ibn Kathir, Damascus, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.
22. Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, by Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Ayun al-Sud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st ed., 1420 AH - 2000 AD.
23. Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, by Abdullah bin Abdul Rahman Al-Aqili Al-Hamadani Al-Masry, known as Ibn Aqil (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Turath, Cairo, Dar Misr Printing House, Saeed Joda Al-Sahhar and his partners, 20th edition, 1400 AH - 1980 AD.
24. Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, by Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Issa, Nur al-Din al-Ashmouni al-Shafi'i (d. 900 AH), Dr. Edited by Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1419 AH - 1998 AD.

25. Explanation of At-Tashil, entitled "Tamhid Al-Qawa'id bi Sharh At-Tashil Al-Fawa'id," by Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad, Muhibb Al-Din Al-Halabi, then Al-Masry, known as Nazir Al-Jaysh (d. 778 AH), studied and verified by: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation - Cairo/Egypt, 1st ed., 1428 AH - 2007 AD.
26. Explanation of At-Tashil, by Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah ibn Malik Al-Ta'i, Jamal Al-Din (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayyid, and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhtun, 1st ed., Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st ed., 1410 AH - 1990 AD.
27. Explanation of the Explanation of the Clarity of the Explanation of Grammar, by Abu Bakr Khalid bin Abdullah bin Muhammad al-Jarjawi bin Zain al-Din al-Azhari al-Masri, who was known as al-Waqqad (d. 905 AH), Dr. Ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut/Lebanon, 1st ed., 1421 AH - 2000 AD.
28. Explanation of the Definition of the Necessary Morphology, by Ibn Iyaz (d. 681 AH), investigation, explanation, study and presentation: Prof. Dr. Hadi Nahar - Prof. Dr. Hilal Naji Al-Muhami, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution - Jordan, 1st ed., 1422 AH - 2002 AD.
29. Al-Radhi's Commentary on Al-Kafiya, by Muhammad ibn al-Hasan ibn Najm al-Din al-Radhi al-Astarabadi (d. 686 AH), edited by: Youssef Hassan Omar, Qaryounis University Publications, Benghazi, n.d., 1398 AH - 1978 AD.
30. Explanation of Al-Mufassal, by Abu Al-Baqa Ya'ish bin Ali bin Ya'ish, known as Ibn Ya'ish and Ibn Al-Sani' (d. 643 AH), introduced by: Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut/Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.
31. Explanation of the Book of Sibawayh by Al-Rummani, Explanation of the Book of Sibawayh [Part of the book (from the chapter on lamentation to the end of the chapter on verbs) was verified as a doctoral dissertation], by Abu Al-Hasan Ali bin Isa bin Ali bin Abdullah Al-Rummani Al-Mu'tazili (d. 384 AH).
32. Explanation of the Book of Sibawayh, by Abu Saeed Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban Al-Sirafi (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut/Lebanon, 1st edition, 2008 AD.
33. Reasons for Grammar, by Abu al-Hasan Muhammad ibn Abdullah ibn al-Abbas, known as Ibn al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, Al-Rashd Library - Riyadh/Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH - 1999 AD.
34. Al-Qamus Al-Muhit, by Abu Tahir Majd Al-Din bin Muhammad bin Yaqub Al-Fayruzabadi, known as Al-Fayruzabadi (d. 817 AH), edited by: Heritage Investigation Office at Al-Risala Foundation, under the supervision of: Muhammad Naim Al-Arqasusi, Al-Risala Foundation for Printing, Publishing and Distribution - Beirut/Lebanon, 8th edition, 1426 AH - 2005 AD.
35. Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab, by Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Egypt, 3rd edition, 1417 AH - 1997 AD.
36. The Unique Book on the Grammar of the Glorious Qur'an, by Abu Yusuf al-Muntajab bin Abi al-Izz bin Rashid Munajab al-Din al-Hamadhani, known as al-

Muntajab al-Hamadhani (d. 643 AH), its texts were verified, edited, and commented on by: Muhammad Nizam al-Din al-Fatih, Dar al-Zaman for Publishing and Distribution - Medina/Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1427 AH - 2006 AD
37. The Book, by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi by allegiance, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Cairo/Egypt, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
38. Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-I'rab, by Abu al-Baqa' Abdullah bin al-Husayn al-Baghdadi Muhibb al-Din, known as al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar al-Fikr - Damascus/Syria, 1st ed., 1416 AH - 1995 AD.
39. Lisan al-Arab, by Muhammad ibn Makram ibn Ali ibn Jamal al-Din ibn Manzur al-Ansari al-Ruwaifi'i al-Ifriqi, known as Ibn Manzur (d. 711 AH), ed., Dar Sadir - Beirut/Lebanon, 3rd edition, 1414 AH.
40. Literary, artistic and critical initiatives (https://samiabdulghaffar.wordpress.com).
41. Al-Muhkam and Al-Muhit Al-A'zam, by Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sidah Al-Mursi, known as Ibn Sidah (d. 458 AH), edited by: Abdul Hamid Handawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut/Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
42. Al-Mudhakkar wa al-Mu'annath, by Abu Bakr Muhammad ibn al-Qasim ibn Muhammad ibn Bashar ibn al-Hasan al-Anbari (d. 328 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Udaymah, reviewed by: Dr. Ramadan Abd al-Tawab, Ministry of Endowments - Supreme Council for Islamic Affairs - Heritage Revival Committee - Egypt, n.d., 1401 AH - 1981 AD.
43. Al-Mu'aid ala Tasheel Al-Fawa'id, by Abdullah bin Abdul Rahman Al-Uqaili Al-Hamdani Al-Masry, known as Ibn Aqil (d. 769 AH), edited by: Dr. Muhammad Kamil Barakat, Umm Al-Qura University (Dar Al-Fikr - Damascus/Syria, and Dar Al-Madani - Jeddah/Kingdom of Saudi Arabia), 1st ed., 1400 AH - 1405 AH, 1980 AD - 1985 AD.
44. The Meanings of the Qur'an, by Abu Zakariya Yahya bin Ziyad al-Daylami al-Farra', known as al-Farra' (d. 207 AH), edited by: Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail al-Shalabi, Dar al-Masriya for Authorship and Translation, Egypt, 1st ed.
45. Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, by Abu Muhammad Abdullah ibn Yusuf ibn Hisham al-Ansari al-Masri, known as Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr - Damascus/Syria, 6th ed., 1985 AD.
46. Al-Mufradat fi Gharib al-Quran, by Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad, known as al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH), edited by: Safwan Adnan al-Dawudi, Dar al-Qalam, Dar al-Shamiya - Damascus/Beirut, 1st ed., 1412 AH - 1991 AD.
47. Al-Mufradat fi Gharib al-Quran, by Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad, known as al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH), edited by: Safwan Adnan al-Dawudi, Dar al-Qalam, Dar al-Shamiya - Damascus/Beirut, 1st ed., 1412 AH - 1991 AD.
47. Al-Mufassal fi Sana'at al-I'rab, by Abu al-Qasim Jar Allah Mahmud ibn Umar al-Zamakhshari, known as al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Dr. Ali Bu Malham, Al-Hilal Library - Beirut/Lebanon, 1st ed., 1993 AD.

48. Al-Maqsur and Al-Mamdud, by Abu Al-Abbas Ahmad bin Muhammad bin Al-Walid Al-Tamimi Al-Masry, known as Ibn Wallad (d. 332 AH), edited by: Paul Brunle, Leiden Press, 1317 AH - 1900 AD.
49. Al-Maqsur and Al-Mamdud, by Abu Ali Al-Qali Ismail bin Al-Qasim (d. 356 AH), edited by: Dr. Ahmed Abdel-Majeed Haridi (Abu Nahla), Al-Khanji Library - Cairo, 1st edition, 1419 AH - 1999 AD.
50. Al-Munsif by Ibn Jinni, Explanation of the Book of Morphology by Abu Uthman al-Mazini, by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), Dr. Edited by Dar Ihya' al-Turath al-Qadim, 1st ed., 1373 AH - 1954 AD.
51. Huma' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami', by Abu Bakr Jalal al-Din ibn Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Rahman Handawi, al-Tawfiqiya Library, Egypt, n.d., n.d.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦